



دراسات  
مؤقتة

# تطور الإنتاجية ومساهمتها في النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

د. محمد أمين لزعر

## سلسلة دراسات تنموية :

سلسلة تنموية تهدف إلى المساهمة في نشر الوعي بأهم قضايا التنمية عموماً، وتلك المتعلقة بالدول العربية خصوصاً، وذلك بتوفيرها لنصوص المحاضرات، وملخص المناقشات، التي تقدم في لقاءات علمية دورية وغير دورية يقوم بتنظيمها المعهد. ونظراً لحرص المعهد على توسيع قاعدة المستفيدين يقوم بتوزيع إصدارات السلسلة على أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد والمهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، آمليين أن تساهم هذه الإصدارات في دعم الوعي بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ونشر الآراء المختلفة للتعامل مع تلك القضايا في الدول العربية.

سلسلة دراسات تنموية  
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

# تطور الإنتاجية ومساهمتها في النمو الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

إعداد

د. محمد أمين لزعر

مايو 2018

العدد (60)



## المحتويات

9	أولاً: مقدمة .....
10	ثانياً: مفهوم الإنتاجية وعلاقتها بالنمو الإقتصادي .....
14	ثالثاً: تطوّر الإنتاجية في الدول الخليجية ومساهمتها في النمو .....
22	رابعاً: التحديات .....
25	خامساً: سبل تطوير الإنتاجية في دول مجلس التعاون الخليجي .....
40	سادساً: الخلاصة .....
42	ملاحق .....
46	الهوامش .....
48	المراجع .....



## تقديم

تلعب الإنتاجية دوراً مهماً في التقدم الاقتصادي والاجتماعي للأمم، سواء كانت نامية أو متقدمة، وفي تحسين مستويات معيشة ورفاهية وكرامة أفرادها. كما أن أهميتها جعل منها المعيار الرئيسي الذي يحدّد على أساسه المنتدى الاقتصادي العالمي مستوى تنافسية الدول والذي يُعرّفها كمجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية.

وبتزامن مع التحوّلات الاقتصادية التي شهدها العالم خلال السنوات الأخيرة وتزايد حدة التنافس بين أغلب الدول، اكتسب موضوع الإنتاجية أهمية كبيرة وأصبح موضوع نقاشات هامة في العديد من المحافل والمؤتمرات الدولية. كما أن جل الخطط الإستراتيجية والسياسات الاقتصادية في العديد من الدول العربية، خاصة بلدان مجلس التعاون الخليجي، تُخصّص حيناً مهماً للإنتاجية وكيفية تحسينها وذلك بهدف الرّفّع من مستوى النمو الاقتصادي وتطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في هذا الإطار، تهدف هذه الدراسة إلى التعرّف عن قرب على مستوى وتطور الإنتاجية في دول مجلس التعاون الخليجي، وعن دورها في النمو الاقتصادي والاجتماعي التي شهدته بالخصوص خلال فترة ارتفاع أسعار النفط. كما يكتسي هذا الموضوع أهمية خاصة بعد التراجع الكبير لهذه الأسعار منذ متم عام 2014 إلى بداية عام 2017، وفي ضوء مجموعة من التحديات كالنمو السكاني المرتفع في هذه الدول والذي يزيد من الضغط على سوق التشغيل.

وقد بيّنت النتائج بأن نمو الإنتاجية كان بصفة عامة دون المستوى المطلوب، خاصة على مستوى الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، مما أدى إلى مساهمة محدودة في النمو الاقتصادي. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أبرزها النموذج التنموي المتداول، مما يستدعي اتباع نهج يعمل على الحد من النمو المفرط للإدارة العامة، وتحفيز القطاع الخاص، وتحسين سياسات التشغيل، وتشجيع التنوع الاقتصادي، وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات الانتاجية ذات القيمة المضافة المرتفعة.



## أولاً: مقدمة

تعتمد تنمية اقتصاد بلد ما على مجموعة من عوامل الإنتاج والتي تتمثل بالخصوص في الموارد البشرية، ورأس المال، والتكنولوجيا، ... ومهما بلغت درجة توافر هذه العوامل ومهما بلغت أهميتها، فإن كفاءة إدارتها وحسن تديرها واستخدامها بأقل تكلفة للحصول على أعلى درجة ممكنة من الإنتاجية يساهم في تطوير الاقتصادات ورفقيها.

وهناك بصفة عامة إجماع حول الدور المحوري الذي تلعبه الإنتاجية في التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول، سواء كانت نامية أو متقدمة، وتحسين مستويات المعيشة وتحقيق الرفاهية والكرامة للسكان على المدى الطويل. لكن ماذا عن دول مجلس التعاون الخليجي؟ وهل كان للإنتاجية دور رئيسي في الطفرة الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها والذي جعلها تعلي مراتب متقدمة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية؟

فقد عرفت هذه الدول بالفعل نمواً اقتصادياً ملحوظاً بعد ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة 2003-2014. هذه الطفرة النفطية مكنتها من تعزيز إيراداتها المالية واحتياطياتها من العملة الصعبة والرفع من وتيرة الاستثمار في عدة قطاعات كالصحة والبنية التحتية. لكنها أدت في نفس الوقت إلى زيادة التوظيف في القطاع العام وبأجور مرتفعة، ورفعت من مستويات الدعم في عدة قطاعات، وشجعت استقطاب عدد كبير من العمالة الأجنبية. في المقابل، أدى هذا النموذج الاقتصادي إلى عزوف عدد كبير من المواطنين عن العمل في القطاع الخاص وتفضيل القطاع العام، مما أدى إلى تضخم في تكلفة أجور القطاع الحكومي.

ومع التراجع الكبير لأسعار النفط منذ أواخر عام 2014<sup>(1)</sup> والذي أدى إلى انخفاض ملحوظ للموارد المالية في الدول الخليجية فضلاً عن تراجع في النمو، نظرا للاعتماد الكبير لهذه الدول على الإيرادات النفطية مقابل ضعف على مستوى الموارد الضريبية، ومع توقعات مستقبلية تشير إلى زيادة حدة المنافسة في أسواق النفط، واستمرار النمو السريع لفتة السكان في سن العمل، واحتمال استمرار عدم الإستقرار الجيو-سياسي في المنطقة، فقد أصبح من الصعب على هذه الدول الاستمرار في هذا النهج ومواصلة الاعتماد و «الإتكال» الكبير على الإيرادات النفطية، وبالتالي تتبين أهمية التحول نحو نموذج اقتصادي يعتمد على تطوير

الإنتاجية بهدف تنويع مصادر الدخل وخلق دينامية اقتصادية جديدة، والاستجابة لمتطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية.

في هذا الإطار، ولمحاولة الإحاطة بهذا الموضوع، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف عن قرب عن مستوى وتطور الإنتاجية في دول مجلس التعاون الخليجي، وعن دورها في النمو الاقتصادي والاجتماعي التي شهدته بالخصوص خلال فترة ارتفاع أسعار النفط. وتتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تقوم بعرض وتحليل الإنتاجية في هذه الدول ومقارنتها مع بلدان ذات إقتصادات متشابهة سواء على المنتجة للنفط أو المستقبلية لعدد كبير من العمالة الأجنبية. كما تعمل على تحديد مساهمة المحددات الرئيسية للإنتاجية (عمالة، رأس المال، الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج) ودورها في تطور هذا المتغير الاقتصادي، وتناقش أهم العوامل التي لعبت دورا إيجابيا، أو سلبيا، في ذلك. في الأخير، تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات استنادا على هذه المعطيات وعلى بعض التجارب الدولية الناجحة، مع الأخذ بالا التي تواجهها هذه الدول.

وتعتمد هذه الدراسة في ذلك على منهجية تمزج بين التحليل الكمي والتفسير للوقوف على واقع الإنتاجية في دول مجلس التعاون الخليجي. كما تستخدم أسلوب دراسة المقارنة لتحديد أداء وتطور هذه الدول في هذا المجال مقارنة مع مجموعة من البلدان. في البداية، تقوم هذه الدراسة بالتعريف بالإنتاجية وعلاقتها بالنمو الإقتصادي. وتعرض في الجزء الثاني أبرز المعطيات والمؤشرات عن تطور الإنتاجية في دول مجلس التعاون الخليجي وبعض دول المقارنة ومدى مساهمتها في النمو الاقتصادي لهذه الدول. ويُسَلِّط الجزء الثالث الضوء على أبرز التحديات التي تواجه هذه الدول حاليا وفي المستقبل، في حين يقوم الجزء الرابع بتحليل العوامل والمحددات التي أدت إلى النتائج المحصَّل عليها وفي نفس الوقت تقديم بعض الاستنتاجات والتوصيات.

## ثانياً: مفهوم الإنتاجية وعلاقتها بالنمو الإقتصادي

تبدأ نظرية الإنتاجية بمفهوم بسيط ألا وهو قيمة الإنتاج لكل وحدة أو مدخل إنتاج<sup>(2)</sup>. وتتعدّد تعريفات هذا المتغير الإقتصادي نسبة إلى العوامل أو الطرق التي تقاس بها. ولعل

## تطور الإنتاجية ومساهمتها في النمو الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

أبرز هذه التعاريف هو الذي يقيس الإنتاجية نسبة إلى كثافة العناصر المستخدمة في الإنتاج (العمل، رأس المال)، أي نسبة قياس حجم الإنتاج إلى مقياس حجم استخدام المدخلات (OECD, 2001). فإنتاجية العمل هي ببساطة قيمة الإنتاج نسبة إلى عدد العمال أو قيمة الإنتاج لساعة عمل. وبالتالي فهي تقيس كثافة العمل المستخدم في الإنتاج. أما إنتاجية رأس المال فهي تعكس قيمة الإنتاج نسبة إلى كثافة استعمال هذا النوع من عوامل الإنتاج.

لكن هذا التعريف لا يأخذ بالاعتبار الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج والتي تقيس فعالية الموارد المستخدمة، وليس فقط كميتها، وتقيس الكفاءة الكلية في استخدام اقتصاد ما للعمالة ورأس المال وعناصر مختلفة مثل التكنولوجيا. فقد اهتم الباحثون في هذا الإطار بتفسير العوامل المساهمة في الإنتاج، وتم تطوير دوال رياضية تقيس العلاقة بين الإنتاج وعوامله. ومن بين الدوال الشائعة لهذا القياس دالة كوب - دوغلاس (Gobb-Douglas) والتي تربط الإنتاج كمخرج بالعوامل المساهمة فيه كرأس المال والعمالة<sup>(3)</sup>.

$$Y = c \cdot K^{\alpha} \cdot L^{\beta} \quad \text{دالة كوب-دوغلاس :}$$

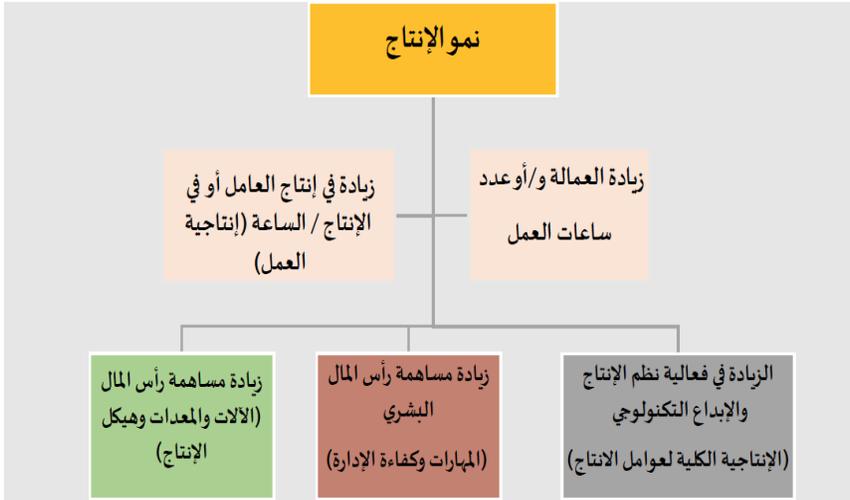
Y : مستوى الإنتاج . K : رأس المال . L : العمل

c : معامل التناسب

$$\beta + \alpha = 1 \quad \text{ثوابت تحددها التكنولوجيا. } c, \alpha, \beta$$

لكن هذه العلاقة هي غير طردية (ليست بالمنطق الرياضي المطلق) إذ أن هناك عوامل خفية تساهم بشكل غير مباشر في الإنتاج والتي تتعلق بالتقانة المستعملة، والمؤسسات، وجودة التعليم، والقوانين التنظيمية، ... (الشكل رقم 1).

الشكل رقم (1): العوامل المتدخلة في نمو الناتج



المصدر: The Conference Board. 2015.

الإنتاجية هي إذاً ، بصفة عامة، الاستخدام الأفضل وبدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية لمختلف عوامل الإنتاج المتوفرة، كالعامل ورأس المال والموارد الطبيعية والمدخلات الأخرى. وهي تُعتبر بذلك مقياساً لمدى نجاح منشأة أو قطاع، كالزراعة أو الصناعة أو الخدمات، في الاستعمال الأمثل لهذه الموارد. فإذا كان الإنتاج هو عملية يتم فيها تحويل عوامل الإنتاج إلى منتجات سلعية وخدمية، فإن الإنتاجية تتعلق بفاعلية استخدام واستغلال رأس المال والعمالة والتكنولوجيا والابتكار (Dale W. Jorgenson. 1990).

ولقد كانت الإنتاجية أهم مصادر النمو الاقتصادي في العالم خلال الحقب الثلاث الماضية (د. بابكر مصطفى. 2006). فمن خلال إنتاج سلع وخدمات بموارد أقل، وتكلفة منخفضة، وأكثر تنافسية، تسهم الإنتاجية في الرفع من حجم وقيمة الصادرات وزيادة الموارد المالية، وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي للأمم. وتشير الدلائل الدولية إلى أن النمو المرتفع والمستدام يأتي أساساً نتيجة للتحسينات في إنتاجية العوامل الكلية للإنتاج، والتي يمكن أن تدعم تراكم رأس المال (صندوق النقد الدولي. أكتوبر 2017).

## تطور الإنتاجية ومساهمتها في النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

كما حظيت الإنتاجية ونموها باهتمام كبير من جانب الاقتصاديين وصانعي السياسات، خاصة في الدول النامية. فعلى سبيل المثال، أخذ موضوع الإنتاجية ودورها في النمو الاقتصادي أهمية خاصة في آسيا خلال التسعينات. ويرجع ذلك بالخصوص إلى عمل أولين يونغ (1992، 1995) وبول كروغمان (1994) الذين إعتبروا أن النمو الاقتصادي التي عرفته عدة دول أسيوية كان مصدره تراكم المدخلات في عملية الإنتاج وليس زيادة الإنتاجية (David T. Owyong. 2003) وبعبارة أخرى، يعتقد العديد من الباحثين، على وجه الخصوص كروغمان، بأن المعجزة الاقتصادية الآسيوية تعزى إلى حد كبير خلال هذه الفترة إلى الزيادة في كمية عوامل الإنتاج وليس إلى نوعية هذه العوامل.

وتبرز أهمية الإنتاجية، من جهة أخرى، لكونها أصبحت تُعتبر من العناصر الأساسية للرفع من القدرة التنافسية. في هذا الإطار، يستند المنتدى الاقتصادي العالمي على هذا العنصر لتقييم وترتيب الدول حسب تنافسيتها. هذه التنافسية التي تُعرفها هذه الهيئة بـ "مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية اقتصاد الدول" (World Economic Forum. 2017). ويتضح بالتالي بأن الإنتاجية هي ليست فقط حصيلة لجهد اليد العاملة واستعمال رأس المال والتكنولوجيا، بل تعكس أيضا نوعية وجودة السياسات والمؤسسات والتي تلعب دورا أساسيا في نمو، أو تراجع، الإنتاجية.

وتُمكن عملية قياس وتقييم الإنتاجية من معرفة مدى تطورها ونسبة مساهمة مختلف عوامل الإنتاج، بالخصوص العمل ورأس المال في النمو الاقتصادي. كما تُساعد على تشخيص مواطن الضعف والفجوات المحتملة وتحديد نوعية السياسات والإصلاحات التي ينبغي اتخاذها. لكن النظر إلى أدبيات الإنتاجية وتطبيقاتها المختلفة يكشف أنه لا يوجد قياس واحد للإنتاجية. بل هناك العديد من القياسات المختلفة. ويعتمد الاختيار بينها على الغرض من قياسها وفي كثير من الحالات على توافر البيانات. وبصفة عامة، يمكن تحديد مؤشرات الإنتاجية على أنها مقاييس إنتاجية لعامل واحد (تتعلق بمقياس للناتج باستعمال مدخل إنتاج واحد) أو مؤشرات إنتاجية متعددة العوامل (تتعلق بمقياس للناتج إلى مجموعة من المدخلات) (OECD. 2001). وعادة ما يتم قياس إنتاجية العمل بالناتج لكل عامل. كما يقاس الناتج عادة بالناتج المحلي الإجمالي (القيمة المضافة على مستوى القطاع) معدّلا بالأسعار الثابتة (The Conference Board. 2015).

### ثالثاً: تطور الإنتاجية في الدول الخليجية ومساهمتها في النمو

يُظهر تحليل نمو الإنتاجية في دول مجلس التعاون الخليجي منذ نهاية القرن الماضي أنه لم يكن بصفة عامة مرضياً على العموم ولم يصل إلى المستوى المطلوب. وحتى المكاسب التي حققتها نموذج التنمية الحالي كانت، حسب صندوق النقد الدولي، مخيبة للآمال على مستوى الإنتاجية (صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2017). أما النمو الإقتصادي المرتفع والمستمر الذي تحقّق في دول مجلس التعاون الخليجي، فيرجع تاريخياً إلى تراكم عوامل الإنتاج بدلا من تحسّن في الإنتاجية. فقد شهد أغلب هذه الدول معدلات سلبية مرتفعة على مستوى نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج خاصة إذا ما تمت المقارنة مع بعض الدول المنتجة للنفط، كالمكسيك أو كازخستان أو ماليزيا، أو مع متوسط إنتاجية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أو بصفة عامة مع المتوسط العالمي (الجدول رقم 1).

الجدول رقم (1): نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج - التغير السنوي (%)

البلد أو المنطقة	2006-1999	2014-2007	2015	2016
البحرين	-1.1	-2.8	-0.7	-1.1
الكويت	0.7	-6.1	-4.3	-3.6
عمان	-2.9	-6.4	-4.2	-3.9
قطر	-2.5	-4.3	-6.3	-3.4
السعودية	-2.3	-4.9	-2.6	-3.4
الإمارات	1.8	-3.5	-1.0	-0.6
ماليزيا	1.2	-0.9	-0.5	-0.7
النرويج	-0.2	-1.9	-0.1	-0.5
المكسيك	-1.3	-1.3	-0.7	-0.8
كازخستان	5.0	0.0	-3.2	-1.8
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	-0.1	-2.5	-1.9	-0.4
العالم	0.9	-0.1	-0.7	-0.5

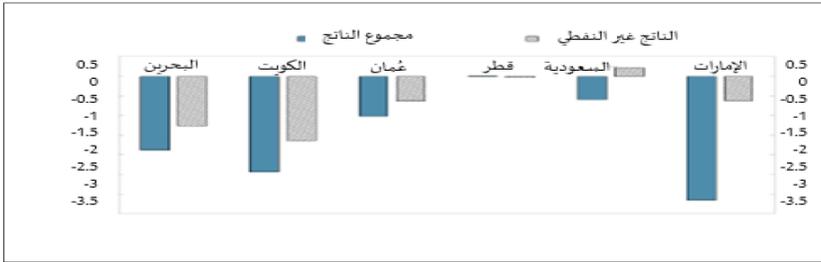
مصدر البيانات: The Conference Board. 2017. Total Economy Database.

وفي مقارنة لنمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج منذ عام 1990 في مجموع القطاعات الإنتاجية، من جهة، وفي القطاع غير النفطي، من جهة أخرى، يتبين بأن الإنخفاض شمل كل هذه القطاعات، لكن نسبته كانت أعلى في القطاع النفطي بالخصوص في الإمارات والكويت

## تطور الإنتاجية ومساهمتها في النمو الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

والبحرين (الشكل رقم 2). ويُفسّر النمو السلبي للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بكونه يعكس قيودا على القدرة الاستيعابية ونقاط ضعف محتملة في نوعية الإنفاق العام والتي تحد من تأثير الاستثمار على النمو (IMF. 2014). وقد شكّلت السعودية إستثناء من بين دول مجلس التعاون الخليجي حيث شهدت نموا موجبا لهذه الإنتاجية في القطاع غير النفطي، والذي يُعزى إلى القطاع الخاص وكذلك إلى مساهمة مهمة للقطاع العام والذي قام، بفضل ارتفاع الإيرادات النفطية خلال تلك الفترة، بإنجاز استثمارات كبيرة في القطاع غير النفطي، خاصة في البنية التحتية، والتعليم، والإنفاق الاجتماعي (الشكل رقم 3) (4).

الشكل رقم (2): نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج (1990-2012)



المصدر: IMF. 2014

الشكل رقم (3): الإستثمار في القطاع غير النفطي بالسعودية (1985-2011)

- (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، بالأسعار الثابتة-



المصدر: المملكة العربية السعودية: قضايا مختارة. صندوق النقد الدولي. سبتمبر 2012.

أما بخصوص نمو إنتاجية العمالة، فقد تم تسجيل بعض التحسن في السنوات الأخيرة. وتبقى الإمارات والبحرين الأفضل في هذا النطاق حتى بالمقارنة مع بعض الدول المنتجة للنفط، أو مع متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الجدول رقم 2). أما في القطاع غير النفطي، تشير دراسة لصندوق النقد الدولي إلى أن نسبة نمو هذه الإنتاجية، المقدره بالنتائج غير النفطي لكل عامل، عرفت انخفاضاً في عدة دول خلال الفترة 2000-2012 خاصة البحرين وقطر (الشكل رقم 4).

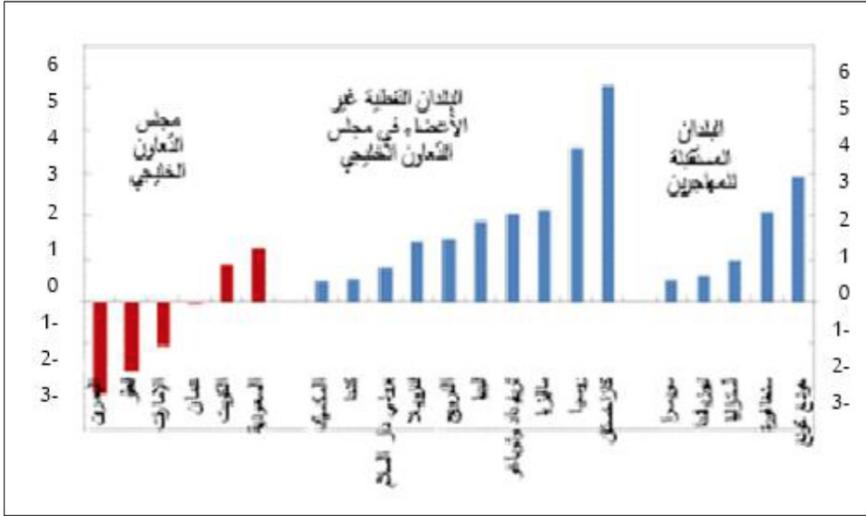
الجدول رقم (2): نمو إنتاجية العمل (الناتج المحلي الإجمالي/عامل)

2016	2015	2007-2014	1999-2006	البلد أو المنطقة
1.8	2.2	-0.6	-3.3	البحرين
0.1	-2.8	-3.1	1.4	الكويت
0.4	-4.0	-7.8	-0.3	عمان
1.0	-13.4	-3.2	1.9	قطر
-0.5	0.3	-0.9	-0.4	السعودية
2.3	3.0	-2.6	0.0	الإمارات
3.6	3.4	1.3	3.1	ماليزيا
0.9	1.4	-0.4	1.5	النرويج
1.0	0.3	0.0	0.8	المكسيك
6.8	3.6	-0.1	1.9	كازخستان
1.5	-0.6	-0.4	1.0	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
1.3	1.3	2.3	2.8	العالم

مصدر البيانات: The Conference Board. 2017. Total Economy Database

## تطور الإنتاجية ومساهمتها في النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

الشكل رقم (4): إنتاجية العمالة، 2000-2012: متوسط التغير السنوي (%) (\*)

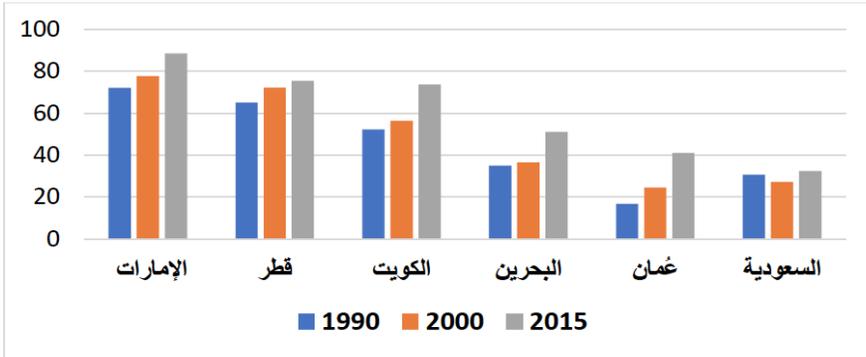


(\*) الإنتاجية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي للعامل، باستثناء كندا وروسيا وماليزيا والمكسيك والبلدان المستقبلة للمهاجرين (تم استخدام بيانات إجمالي الناتج المحلي لعدم توفر البيانات). والبيانات المتاحة عن قطر تغطي الفترة 2006-2012. المصدر: IMF، 2014.

وفي المقابل، ارتفعت في المملكة العربية السعودية بنحو 1.3% سنويا في المتوسط وفي الكويت (0.8%). مع ذلك، يبقى هذا الإرتفاع دون المستويات التي سجلتها العديد من الدول غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي المنتجة للنفط، كالنرويج وفنزويلا وماليزيا، أو المستقبلة لعدد كبير من العمالة الأجنبية مثل هونغ كونغ وسنغافورة.

وتفسّر هذه الفجوة الكبيرة مع هذه الدول بالاعتماد الكبير للنموذج الاقتصادي في دول من مجلس التعاون الخليجي على استثمارات كبيرة في قطاعات غير منتجة وعلى عدد كبير من العمالة الأجنبية. هاته العمالة التي تزايد عددها مع مرور السنين وأصبحت تمثل أكثر من ثلثي السكان في دول المجلس حسب المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي<sup>5</sup>، لتصل إلى قرابة 90% في الإمارات (الشكل رقم 5).

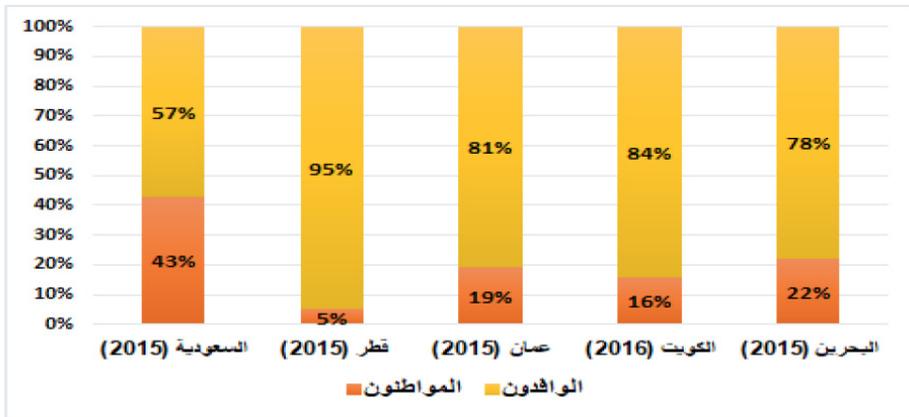
الشكل رقم (5): نسبة العمالة الأجنبية من مجموع السكان (%)



مصدر البيانات: قطاع الاقتصاد والشؤون الإجتماعية. قطاع السكان. الأمم المتحدة.

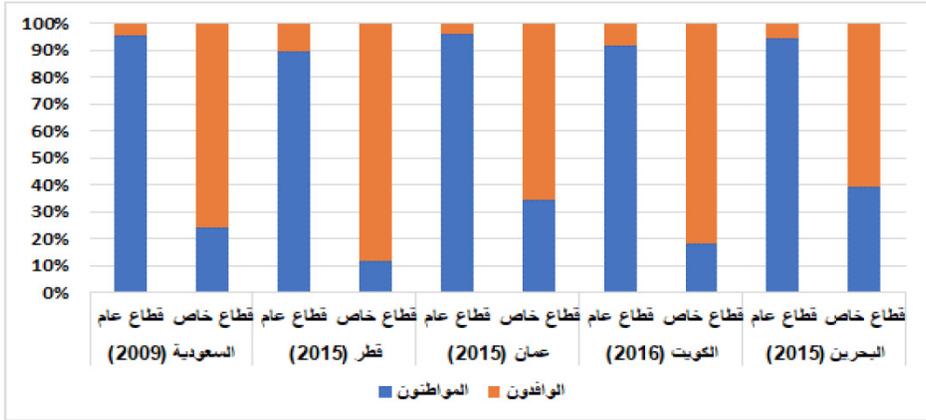
من جهة أخرى، أصبحت هذه العمالة الأجنبية تمثل نسبة كبيرة من إجمالي القوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تصل إلى 95% في الإمارات وقطر، وتتجاوز 80% في الكويت وعمان، لتقرب نحو 78% في البحرين، وتصل إلى حدها الأدنى في السعودية (57%) (الشكل رقم 6). ويتركز عمل الأيدي العاملة الأجنبية أساساً في القطاع الخاص حيث تمثل 98% من إجمالي العمالة في البحرين وعمان، و 93% في الكويت، و 90% في قطر. بالمقابل يعمل أغلب المواطنين الخليجين في القطاع العام (الشكل رقم 7).

الشكل رقم (6): نسبة المواطنين والوافدين من إجمالي المشتغلين



## تطور الإنتاجية ومساهمتها في النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

الشكل رقم (7): نسبة المشتغلين في القطاع العام والخاص



مصدر البيانات: مركز الخليج لسياسات التنمية. الثابت والمتحول 2017: الخليج والإصلاح الاقتصادي في زمن الأزمة النفطية.

ويعكس هذا التباين في العمل بين الوافدين من جهة والمواطنين من جهة أخرى اختلالاً في سياسات التشغيل وأسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي<sup>(6)</sup>. فعلى سبيل المثال، يعمل أكثر من نصف الأجانب في السعودية في قطاعات التشييد (26% من إجمالي اليد العاملة)، وتجارة الجملة والتجزئة (21%) وأنشطة الأسر المعيشية (أغلبها عاملي وعاملات المنازل) (13%). وبالمقارنة، يعمل أغلب المواطنين السعوديين، كجمل المواطنين الخليجين، في القطاع الحكومي بالخصوص في قطاعات الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي (36%)، والتعليم (23%)، والصحة (7%). كما أن أكثر من نصف الأجانب في قطر يعملون في قطاع البناء والتشييد وقطاع تجارة الجملة والتجزئة، وهي نسب شبيهة ببقية دول المجلس<sup>(7)</sup>.

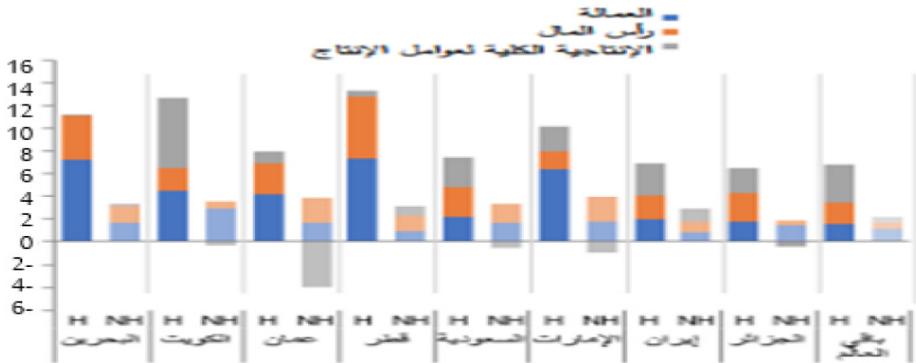
ويعكس تركّز عمل الوافدين في هذه القطاعات المستويات التعليمية لهذه الفئة والتي غالباً ما تكون متدنية. فعلى سبيل المثال، يتوفر نحو 82% من هذه الشغيلة في قطر على الشهادة الثانوية أو مستوى تعليمي أقل، في وقت تصل فيه هذه النسبة إلى 76% في السعودية وإلى نسب مشابهة في كل من عمان والكويت. كما أنها تتميز بكفاءات متدنية وغير ماهرة فضلاً عن تواجدها بكثرة في قطاعات اقتصادية ذات إنتاجية محدودة للعامل حيث تتركز بنسبة

44.4% في قطاع الإنشاءات، وحوالي 12% في قطاع الصناعات التحويلية، فيما تشغل باقي العمالة في قطاع الخدمات.

بعد هذا التحليل لتطوّر نمو الإنتاجية في دول مجلس التعاون الخليجي، يُطرح السؤال حول مدى مساهمة مختلف مكونات الإنتاجية في نمو القطاع غير النفطي في هذه الدول ؟

في هذا الإطار، خلّصت عدة دراسات<sup>(8)</sup> إلى أن الإنتاجية في دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنةً ببلدان أخرى، غالباً ما تسهم بقدر محدود في تحقيق النمو، فيما تسهم العمالة بقدر أكبر (الشكل رقم 8). وتعكس هذه النتيجة السياسات التفضيلية لتوظيف العمالة الأجنبية منخفضة الأجر في القطاع الخاص (مقابل أجور مرتفعة للمواطنين العاملين في القطاع العام). كما تم استنتاج بأنه في الوقت الذي يوجد ارتباط موجب على الصعيد العالمي بين مساهمة رأس المال والإنتاجية في النمو، أثناء فترات النمو المرتفع (بما فيها الجزائر وإيران)، والذي قد يشير إلى أن مكاسب الإنتاجية تزيد من ربحية الشركات وتعزز الاستثمار الخاص، إلا أن هذه الصلة بين الإنتاجية والاستثمار غالباً ما تكون ضعيفة في دول مجلس التعاون الخليجي.

الشكل رقم (8): متوسط المساهمات في النمو الاقتصادي



H = فترة نمو مرتفع. NH = فترة نمو غير مرتفع. فترات النمو تشمل الفترة 1970-2014. فترة النمو المرتفع يتجاوز فيها معدل النمو 4% سنويا خلال خمس سنوات متعاقبة على الأقل، وإلا فتعتبر فترة نمو غير مرتفع.

## تطور الإنتاجية ومساهمتها في النمو الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

أما على مستوى القطاع غير النفطي، فيتبين عند تحليل مساهمة مختلف مكونات الإنتاجية في نمو هذا القطاع المساهمة غير الإيجابية للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، بل هي سلبية في جل الدول الخليجية نظراً بالأساس للاستثمارات في قطاعات غير منتجة (الجدول رقم 3). وحتى النمو الموجب لهذه الإنتاجية الذي شهده القطاع غير النفطي في البعض منها (البحرين وعمان) في العشرية الأخيرة من القرن الماضي تراجع وأصبح سالباً منذ عام 2000. من جانبها، ارتفعت مساهمة الاستثمارات الرأسمالية في نمو هذا القطاع في كل الدول خلال الفترة 2000-2012 مقارنة مع الفترة 1990-1999. كما ارتفعت مساهمة العمالة في أغلب الدول الخليجية خاصة في قطر وعمان والبحرين.

الجدول رقم (3): متوسط المساهمة في نمو القطاع غير النفطي\*

الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	
1999 - 1990						
9,0	3,4	3,8	5,8	6,6	4,2	النمو
0,0	0,1-	0,2	1,8	3,1-	0,4	الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج
3,0	2,0	٢,٥	2,5	3,6	1,8	رأس المال
6,0	1,5	1,1	1,6	6,1	2,0	العمالة
2012 - 2000						
6,7	6,3	14,5	7,3	6,2	6,8	النمو
1,0-	0,4	0,2-	2,3-	0,6-	2,4-	الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج
3,6	2,9	6,0	4,8	4,0	3,7	رأس المال
4,1	3,0	8,6	4,8	2,9	5,5	العمالة

\* حصة رأس المال في التكلفة = 0,4

المصدر: IMF, 2014

من جهة أخرى، وعند الأخذ بالإعتبار مصادر النمو غير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترات النمو المرتفعة/المنخفضة (والمترابطة مع إرتفاع/إنخفاض أسعار النفط)، يتضح بأن الرأس مال والعمالة كانا في المتوسط الدافعين الرئيسيين للنمو غير النفطي في المنطقة منذ 1990، بغض النظر عما إذا كانت أسعار النفط مرتفعة أو منخفضة (الملحق رقم 1). أما في الدول المصدرة للنفط غير الخليجية، فيعتبر على العكس الإنتاج الكلي لعوامل الإنتاج من أهم، والعمالة من أضعف، العوامل الرئيسية للنمو خلال فترات النمو المرتفعة (IMF, October 2016).

ومع ذلك، كان أداء النمو ومحركاته أفضل في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي عند ارتفاع أسعار النفط لكون هذا الإرتفاع يّؤدي إلى بيئة مواتية تشجع الاستثمارات العامة والخاصة فضلا عن الرفع من نسبة التشغيل، مما يحسن مساهمة رأس المال والعمالة في النمو. وتعكس المساهمة الكبيرة للعمالة، خصوصا خلال الفترات ذات النمو المرتفع، الزيادة السريعة في اليد العاملة الأجنبية في القطاع الخاص والذي يشير إلى سياسة تفضيل العمالة المستوردة ذات الأجور المنخفضة<sup>(9)</sup>.

أما عند مقارنة حالات النمو المرتفعة وغير المرتفعة، فيُفسّر الفرق في النمو بشكل رئيسي من خلال مساهمات العمالة في البحرين وقطر والإمارات، وبواسطة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الكويت وعمان والسعودية. كما أن متوسط مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو هو أدنى في دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة مع باقي مجموعات البلدان، بما في ذلك البلدان المصدرة للنفط الناشئة وبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

## رابعاً: التحديات

من المحتمل أن تعرف الإنتاجية انخفاضا في المستقبل وتراجع بالتالي مساهمتها في النمو الإقتصادي في حالة ما إذا ما استمرّ اعتماد الدول الخليجية على النموذج الاقتصادي الحالي، والذي أبان عن محدوديته، وكذلك بالنظر إلى عدة عوامل وتحديات، خارجية وداخلية، قد تواجهها هذه الدول، أهمّها:

■ عدم استقرار سعر النفط: بالرغم من الإرتفاع الذي عرفته أسعار النفط في الآونة الأخيرة، إلا أن عدم يقين كبير لا زال يحيط بأفاق هذه الأسعار في المستقبل. مع ذلك، تبدو المخاطر الناشئة عن تقلب هذه الأسعار أكثر ترجيحاً للجانب السلبي. في هذا الإطار، تشير العديد من التوقعات المستقبلية، كتلك الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية، إلى بقاء أسعار النفط في مستويات منخفضة نظراً لاحتمال وقوع منافسة عالمية كبيرة في مجال الطاقة على المدى القريب والمتوسط بفعل تزايد إمدادات النفط في الولايات المتحدة وكندا والبرازيل وأماكن أخرى، وزيادة الاستثمارات في مجال النفط والصخر الزيتي خاصة من طرف الولايات المتحدة والتي التحقت بالسعودية واعتلت صدارة الدول المنتجة

## تطور الإنتاجية ومساهمتها في النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

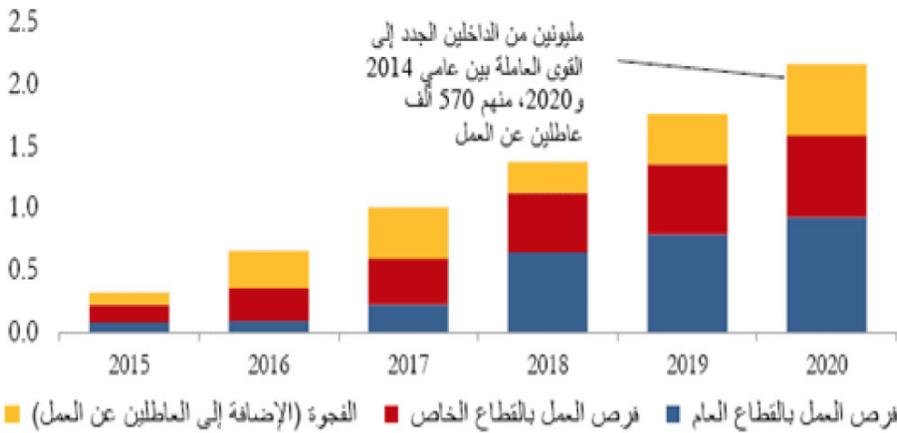
للفنط الخام منذ عام 2015 (الشكل في الملحق 2). (World Energy Outlook, 2017). كما أن الاهتمام المتزايد بإيجاد طاقات منخفضة أو خالية من الكربون بديلة للفنط وتحافظ في نفس الوقت على البيئة دفع بالكثير من البلدان إلى البحث عن مصادر الطاقات المتجددة، كالطاقة الشمسية والريحية، والتي قد تساهم هي أيضا بدورها في بقاء أسعار النفط في مستويات منخفضة.

■ عدم الاستقرار الجيوسياسي: قد تؤثر الصراعات والتوترات السياسية السائدة في دول الجوار (اليمن، سوريا، العراق)، وتدفقات اللاجئين الكبيرة، وتساعد المخاطر الأمنية على الدول الخليجية. كما أن تخفيض التصنيفات الائتمانية لهذه الدول مؤخرا من قبل المؤسسات الدولية، وارتفاع علاوات المخاطر بعد الإنخفاض الكبير للصادرات وللإيرادات المالية، والزيادة الكبيرة في عجز الموازنات العامة، والتباطؤ في معدلات النمو نتيجة تراجع أسعار النفط قد تزيد من عدم الثقة في قطاع الأعمال، وتقلل من فرص الاستثمار واستقطاب المشاريع الاستثمارية الأجنبية نحو هذه البلدان. وقد تزيد الأزمة السياسية الخليجية الأخيرة مع قطر، والتي تتوقع مجلة الإيكونوميست أن تستمر على الأقل حتى عام 2019 في الإضرار بالمنطقة بشكل كبير، وترفع من حدة المخاطر الاقتصادية على هذه الدول (The Economist Intelligence Unit, July 2017). ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يؤدي طول أمد هذه الأزمة إلى تخفيض توقعات النمو على المدى المتوسط ليس في قطر فقط، بل بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي ككل (صندوق النقد الدولي. أكتوبر 2017).

■ ضعف الآفاق الاقتصادية في المنطقة: يرجع هذا الضعف، إضافة إلى العاملين السابقين، إلى استمرار التكيف مع أسعار النفط والتي بالرغم من إرتفاعها مؤخرا إلا أنها لا تزال بعيدة عن المستويات التي شهدتها في الفترة 2012-2014. وحتى إن تسارع النمو على المدى المتوسط، قد لا تبلغ المستوى المطلوب لمعالجة البطالة المرتفعة في بعض بلدان المنطقة ورفع المستويات المعيشية لجميع السكان. ولا تزال الكفة السلبية هي الأرجح في ميزان المخاطر التي يتعرض لها النمو في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وهناك مخاطر أخرى قد تؤثر بدورها على المنطقة، مثل تطبيق سياسات انغلاقية في الاقتصادات المتقدمة، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي من شأنه التأثير على البلدان النفطية خاصة إذا دفعت هذه السياسات أسعار النفط إلى الإنخفاض (صندوق النقد الدولي. أكتوبر 2017).

■ نمو كبير للسكان في دول مجلس التعاون الخليجي: شهدت الدول الخليجية في السنوات الأخيرة نمواً سكانياً سريعاً بلغ حوالي 2.1% مقابل 1.2% على مستوى العالم. وقد تزامن ذلك مع ارتفاع الإيرادات النفطية والذي أدى إلى زيادات كبيرة في الإنفاق الحكومي، خاصة النفقات الجارية والتي تمثل فيها أجور وتعيينات الموظفين نسبة مهمة. ويشكّل هذا الإنفاق، كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، مستوى مرتفع مقارنة مع بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان الأخرى المصدرة للنفط (صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2017). ومن المتوقع أن ينمو عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي، وفقاً لأكسفورد إيكونوميكس (Economics Oxford)، بمعدل 1.8% سنوياً في السنوات العشر المقبلة، أي مرتين أسرع من الأسواق الناشئة. كما قد تنمو القوى العاملة بمعدل سنوي يتراوح ما بين 3% إلى 4% كل عام، والذي سيؤدي إلى دخول 2 مليون مواطن إضافي إلى سوق العمل في دول المجلس الخليجي في أفق عام 2020، منها حوالي 570 ألف عاطل (الشكل رقم 9). في السعودية، على سبيل المثال، سيتطلب استيعاب عدد المواطنين الذين تتجاوز أعمارهم 15 عاماً خلق ما يقرب من ثلاثة أضعاف فرص العمل الحالية (McKinsey and Company, 2015).

الشكل رقم (9): آفاق التوظيف في مجلس التعاون الخليجي  
(بملايين الداخلين الجدد إلى سوق العمل، أرقام تراكمية)



المصدر: آفاق الاقتصاد الإقليمي. منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. صندوق النقد الدولي. أكتوبر 2015.

## رابعاً: سبل تطوير الإنتاجية في دول مجلس التعاون الخليجي

في ضوء هذه المخاطر والتحديات، وفي ظل الاختلالات الهيكلية الأربعة في اقتصادات مجلس التعاون الخليجي، على مستوى بنية الاقتصاد (أو الخلل الإنتاجي)، والمالية العامة، والسكان، والعمالة الأجنبية، يكتسي تطوير الإنتاجية أهمية بالغة في هذه الدول ولنموها الاقتصادي، ويمثل الارتقاء بها أحد أهم التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ويتطلب تحقيق هذا الهدف تشخيص دقيق لمعيقات تطور الإنتاجية وتحديد السياسات اللازمة لتحسين أدائها. تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن العديد من الاقتصادات النامية قامت بتشخيص محددات ضعف الإنتاجية ومن ثم تنفيذ الإصلاحات والتدابير الضرورية للرفع من مستوياتها (مثال: تجربة كوريا الجنوبية في الملحق 3). ويتبين من خلال تجارب هذه الدول أن الإصلاحات قد ركزت بالخصوص على تطوير كفاءة تخصيص عوامل الانتاج، واعتماد التكنولوجيا والابتكار، وتحسين جودة البنية التحتية، والاستثمار في رأس المال البشري، والانفتاح التجاري، وتطوير الإطار المؤسسي (IMF, October 2016).

أما في دول مجلس التعاون الخليجي، وبالرغم من الجهود المبذولة، فإن تحليل الأسباب التي أدت إلى تدني مستوى الإنتاجية (كما سيوضح من خلال ما يلي) يدعو إلى صياغة السياسات اللازمة وتسريع تنفيذ المتعثرة منها لتجاوز العراقيل التي تشكل حاجزاً أمام تطويرها، وبالتالي إعطاء دفعة أكبر للنمو. وسيبين بأن تحسين نمو الإنتاجية يقتضي بالخصوص تسريع التحوّل من النموذج الاقتصادي الحالي واتباع نهج يعمل على الحد من النمو المفرط للإدارة العامة، وتحفيز القطاع الخاص، وتعديل سياسات التشغيل، وتشجيع التنوع الاقتصادي، وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة المرتفعة، والمزيد من الانفتاح على المنافسة والاستثمار.

بصفة عامة، يتطلّب الرّفْع من مستوى الانتاجية في الدول الخليجية مجموعة من الإصلاحات، أهمّها:

### ❖ الحد من هيمنة القطاع العام على الاقتصاد ومنح القطاع الخاص دوراً أكبر

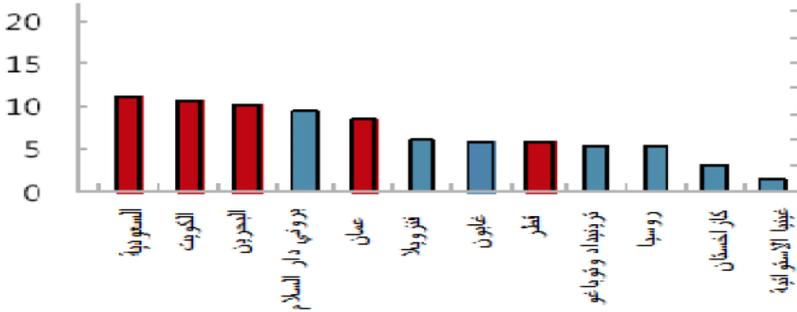
عادة ما يلعب القطاع العام دوراً اقتصادياً مهماً في البلدان النامية. فمعظم النشاطات الاقتصادية للدولة تركز على تشييد البنى التحتية (طرق، موانئ، ...)، وتوفير البنى الأساسية التعليمية والصحية، وتقديم الخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى وضع الخطط الاستثمارية والتي بدورها تحدّد وجود مناخ اقتصادي لتوجيه وتحفيز القطاع الخاص لزيادة الاستثمار وتمكينه من تحسين الإنتاجية والتنافسية. وغالباً ما يرتبط حجم تدخّل الدولة بنسبة حجم وقيمة الموارد التي تتوفّر عليها.

في دول مجلس التعاون الخليجي، زاد ارتفاع أسعار النفط والعائدات المالية المترتبة عنها من قوّة ونفوذ القطاع الحكومي في النشاط الاقتصادي، ودفع به إلى رفع حجم الانفاق الجاري بالخصوص من خلال توظيف عدد كبير من المواطنين ورفع مستوى الأجور في هذا القطاع. وقد أصبح القطاع الحكومي بالتالي أكبر مؤسسة مُشغّلة، مما أدّى إلى فائض وتضخم وظيفي كبير، إذ تجاوز متوسط نمو توظيف المواطنين في دول المجلس في العقد الماضي، والذي تراوح بين 4% و 5% سنوياً في كل من البحرين والكويت وقطر والسعودية، نظيره في عدة بلدان أخرى (حوالي 2% سنوياً) بما فيها النفطية كفرنزويلا أو كازاخستان (IMF, 2014).

موازاة مع ذلك، تمّ رفع أجور القطاع العام، حيث ارتفع متوسط هذه الأجور لتصل نسبتها لإجمالي الناتج المحلي لهذه الدول إلى 9,4%<sup>(10)</sup>، أي حوالي الضعف مقارنة مع بلدان نفطية أخرى (5,2%) كروسيا وكازاخستان، ... (الشكل رقم 10).

## تطور الإنتاجية ومساهمتها في النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

شكل رقم (10): فاتورة الأجور الحكومية - 2013 (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: IMF, 2014

وبذلك، أصبح الارتفاع الكبير لكل من موظفي وأجور القطاع العام عبئاً ثقيلاً على كاهل الدول الخليجية. فلقد أدى إلى ارتفاع البطالة المقنّعة في أغلب المؤسسات العمومية، وساهم في ضعف الإنتاجية بالرغم من المزايا الأجرية وغير الأجرية والأمن الوظيفي التي يُوفّرها هذا القطاع والذي أصبح فيه سوق العمل أكثر جاذبية من القطاع الخاص.

وبالفعل، فقد كشف تقرير للاتحاد العربي للتنمية البشرية عن أداء الموظف الخليجي بصفة خاصة والعربي بشكل عام، بأن متوسط الانتاجية يتراوح بين 18 و25 دقيقة يومياً، مقارنة بأكثر من 7 ساعات في الدول المتقدمة مثل اليابان وبريطانيا وفرنسا وألمانيا. ويرجع هذا التقرير ذلك إلى البطالة المقنّعة، والبيروقراطية، وعدم تأهيل الموظف، وكذلك التشريعات والقوانين التي تحكم عمل المؤسسات الإدارية<sup>(11)</sup>.

ولقد انعكس ضعف إنتاجية الموظف الحكومي في تردّي الإجراءات الإدارية في أغلب المؤسسات الحكومية وزاد من السلوك الرّيعي، ممّا أدى إلى الانكالية وتدنيّ حس المسؤولية، وساهم كذلك في إنعاش عمليات الفساد الإداري والمالي في العديد من هذه المؤسسات. وبالتالي تتجلّى أهمية الحدّ من هيمنة القطاع العام على الاقتصاد ومنح القطاع الخاص دوراً أكبر ومجالات أوسع في إدارة الاقتصاد لتمكينه من لعب الدور المنوط به على أحسن وجه. لذلك، لا بد من:

- تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتركيزها على لعب دور رقابي وتوجيهي وتشجيع القطاع الخاص.
- خصخصة بعض المؤسسات<sup>(12)</sup> وتفويض ومنح حقوق إدارة بعض المرافق العمومية إلى القطاع الخاص، من أجل تفادي البيروقراطية الحكومية، والبطالة المقنعة، والتخفيف من عبء الإنفاق غير المُجدي على هذه المؤسسات وفي نفس الوقت تمكين مستثمري القطاع الخاص من تطوير أدائها والرفع من إنتاجيتها.
- احتواء نمو الوظائف في القطاع العام وتشجيع توجه المواطنين نحو العمل في القطاع الخاص عبر تقليص فجوة الأجور بين القطاعين.
- إعادة النظر في كيفية تحديد ورفع مستوى الرواتب في القطاع الحكومي بحيث تكون الإنتاجية هي المعيار الأساسي، وترقيات موظفي الحكومة رهينة بالأداء والكفاءة والجدارة.
- تشجيع "المغادرة الطوعية" لموظفي القطاع الحكومي ومنحهم تعويضات مالية يتم تقديرها على أساس عدد سنوات الخدمة. الهدف هو تقليص الفائض الوظيفي، وتخفيف الضغط على الميزانية والإنفاق العمومي، وتشجيع المستفيدين من التعويضات على إنشاء شركات صغيرة ومتوسطة قد تساهم في نفس الوقت من خلق مناصب شغل جديدة.

### ❖ تحسين أسواق العمل وسياسات التشغيل في القطاع الخاص

تعد زيادة إنتاجية العمالة ركناً أساسياً لتشجيع الاستثمار وتعزيز القدرة التنافسية والمساهمة في رفع النمو بالخصوص في القطاع غير النفطي. لكن بالرغم من بعض المحاولات لتحسين أسواق العمل في الدول الخليجية، وبالتالي الرفع من نمو الإنتاجية، لا تزال القوانين التنظيمية تعرف الكثير من التقييد والتي تؤثر سلباً على مرونة هذه الأسواق.

في هذا الإطار، يصنّف استطلاع للرأي التنفيذي (Executive Opinion Survey) لرجال الأعمال، ينجزه المنتدى الاقتصادي العالمي، هذه القوانين في المرتبة الأولى للعوامل الأكثر إعاقة للاستثمار في جل دول الخليج: البحرين (16.4% من المستجوبين)، الكويت (21.7%)، عمان (19.2%)، السعودية (20%)، باستثناء الإمارات والتي يشكل

## تطور الإنتاجية ومساهمتها في النمو الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

فيها هذا العامل المرتبة الرابعة (12.6%) وقطر المرتبة الخامسة (17.9%) (World Economic Forum. 2017). كما يسرد هذا الإستطلاع عائفاً آخر لا يقل أهمية ويتعلق بعدم اتساق المهارات مع احتياجات سوق العمل. من جهة أخرى، يشير المنتدى إلى الضعف الواضح لمشاركة المرأة الخليجية في أسواق العمل. وتأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة 133 من بين 137 دولة، والكويت وقطر (الأفضل في دول مجلس التعاون الخليجي) في المراتب 115 و116 على التوالي.

بالإضافة إلى ذلك، وكما تمّت الإشارة إليه سابقاً، يُعزى تدني إنتاجية العمالة في الدول الخليجية إلى عدة أسباب أبرزها عمالة أجنبية ذات مستوى تعليمي منخفض ومهارات ضعيفة وأجور متدنية غير محفزة والتي قد تصل في بعض البلدان إلى أقل من ثلث متوسط الأجر الشهري للمواطنين في القطاع الخاص، والسدس للعاملين في القطاع العام. بالإضافة إلى ذلك، لم يُنفذ نظام حصص جلب العمالة الأجنبية ذات الخصوصية القطاعية على نحو متسق في مجلس التعاون. ويتم تحديد العدد السنوي سواء الماهرة وغير الماهرة على أساس قوى السوق وبتدخل قليل من جانب بعض الحكومات (McKinsey and Company. 2015).

من جانبها، أدت إمكانية الحصول على العمالة الأجنبية الرخيصة الأجر، من جهة، و”ثقافة العيب“ وجاذبية التوظيف في القطاع العام المرتفع الأجر، من جهة أخرى، إلى عزوف أغلب مواطني الدول الخليجية عن العمل في القطاع الخاص، بالخصوص في بعض المهن ذات المهارات المنخفضة.

انطلاقاً من هذه الملاحظات واستناداً إلى بعض التجارب الدولية التي أثبتت إمكانية إزالة القيود في سوق العمل من تحسين نمو الإنتاجية، فإن تطوير أسواق العمل وتحسين إنتاجية العمالة في هذه الدول يتطلب بالخصوص:

- تيسير القوانين والتشريعات التشغيلية، وزيادة مرونة أسواق العمل، وإعادة توزيع رأس المال البشري بين القطاعات الإنتاجية ولصالح القطاعات الواعدة.
- تشجيع المواطنين، بما في ذلك المرأة، وتحفيزهم على العمل في القطاع الخاص للرفع من

مستويات الانتاجية في مختلف القطاعات.

■ ترشيد عملية استقطاب العمالة الأجنبية من خلال:

- استخدام حصص توظيف لاستهداف العمالة عالية المهارة، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.
- إجراء اختبارات سوق العمل، مثلما هو معمول في سنغافورة، ووضع قيود على الأجور لضمان توفير فرص العمل للمواطنين وعدم إزاحتهم من طرف العمالة الأجنبية المتدنية الأجر (تفرض سنغافورة بصراحة حصصاً بنسب مئوية لتوظيف العمالة الأقل مهارة لكل قطاع).

### ❖ الرفع من مستوى التعليم والتدريب والبحث العلمي

تعتبر المعرفة والابتكارات العلمية مصدراً أساسياً لنمو الإنتاجية. وقد اعتمدت الدول التي شهدت نسب نمو كبيرة على تطوير رأس المال البشري والصناعات ذات المهارات والتكنولوجيات العالية من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب وتشجيع البحث العلمي والابتكار.

على مستوى الدول الخليجية، شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بمختلف هذه المجالات بهدف تحسين مستوى الانتاجية ومن خلالها النمو الاقتصادي. لكن بالرغم من ذلك، لا تزال النتائج لم تصل بعد إلى الأهداف المنشودة. فعلى مستوى التعليم، تُظهر بعض المؤشرات بصفة عامة ضعفاً سواء في النوعية أو في الجودة. على سبيل المثال، لم يبلغ أي بلد من مجلس التعاون الخليجي المتوسط الدولي في الامتحانات الدولية الخاصة بمادتي الرياضيات والعلوم (TIMSS) والمحدّد ب 500 نقطة.

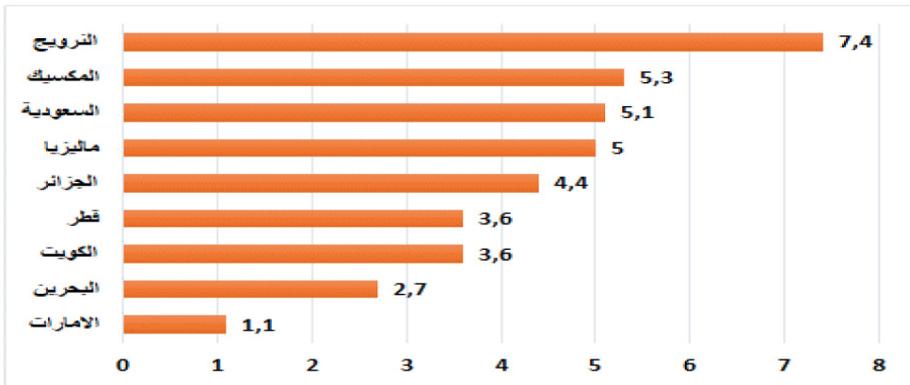
كما يعرف ترتيب الجامعات الخليجية تأخراً، بالخصوص مقارنة مع دول كسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان، في المؤشر المتعلق بالترتيب العالمي للجامعات لعام 2016/2017 والذي يعتمد قياسه على عدة مؤشرات كجودة البحوث والإنتاجية (أي عدد الأبحاث المنشورة)، والاستشهاد بهذه الأبحاث في الأوراق البحثية لمختلف الأكاديميين، والجوائز المحصّل عليها (مثل جوائز نوبل أو ميدالية فيلدز) (QS World University Rankings- 2016)

## تطور الإنتاجية ومساهمتها في النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

2017). وتبرّز السعودية بتوفرها على أفضل الجامعات الخليجية والعربية كجامعة الملك فهد للبترول والمعادن (المرتبة 189 عالمياً)، وجامعة الملك سعود (227)، وجامعة الملك عبد العزيز (283)، وتليهم جامعة قطر (393). أما أولى الجامعات الإماراتية فيتعدى ترتيبها الأربع مائة. تصنيف آخر مشهور يصدره معهد التعليم العالي التابع لجامعة جياو تونغ شانغهاي الصينية يضع أربع جامعات سعودية ضمن أفضل 500 جامعة على المستوى العالمي لعام 2017، وأولهما جامعة الملك عبد العزيز ثم جامعة الملك سعود (Academic Ranking of World Universities 2017).

من جهة أخرى، وبالرغم من توفر الموارد المالية، لا يزال الإنفاق العام على التعليم، كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، منخفضاً مقارنة مع بعض البلدان المصدرة للنفط، باستثناء المملكة العربية السعودية (الشكل رقم 11) والذي بلغ 5.1%، في وقت لم تتجاوز هذه النسبة 3.6% في باقي الدول الخليجية. الإنفاق على التعليم في السعودية بلغ أيضا نحو 25% من الإنفاق الحكومي، ونحو 60% من كل فئة عمرية تبلغ التعليم العالي، وهي نسبة مماثلة لنظيرتها في فرنسا وألمانيا. بالإضافة إلى ذلك، وبشكل عام، لم يُستثمر كل الإنفاق بطريقة منتجة، كما لا تزال نوعية التعليم منخفضة، ومعدل التسرب من الجامعة يبلغ حوالي 50%.

الشكل رقم (11): الإنفاق العام على التعليم (نسبة من إجمالي الناتج المحلي) (\*)



(\*) عدم التوفر على بيانات خاصة بعمان. المصدر: The Global Human Capital Report

2017. World Economic Forum

أما فيما يخص البحث العلمي والتطوير، ورغم الجهود المبذولة، يلاحظ بشكل عام ضعف وغياب سياسات حقيقية داعمة في هذا المجال. فباستثناء قطر والامارات والسعودية (الجدول رقم 4)، تُسجّل باقي الدول مستويات متدنية مقارنة بدول عديدة مثل كوريا وسنغافورة بالخصوص في جودة مؤسسات البحث العلمي، والقدرة على الابتكار، والتعاون في مجال البحث العلمي بين الجامعات والقطاع الخاص، ناهيك عن الفارق الكبير من حيث حصة الإنفاق على البحث والتطوير.

الجدول رقم (4): ترتيب الدول الخليجية (مجموع الدول: 137)

الإمارات	السعودية	قطر	عُمان	الكويت	البحرين	
15	64	34	92	102	67	القدرة على الابتكار
30	54	20	104	97	73	جودة مؤسسات البحث العلمي
22	45	13	106	116	56	إنفاق الشركات على البحث والتطوير
25	46	12	51	108	45	التعاون الصناعي بين الجامعات والقطاع الخاص

المصدر: The Global Competitiveness Report. World Economic Forum. 2017.

وبالتالي، فإن توفير قوى عاملة مثقفة ومدربة وتشجيع البحث والتطوير يدعو إلى القيام:

- بإصلاحات في النظام التعليمي تتضمن تشجيع التمدرس، وتحسين معدلات القيد في المراحل العليا.
- تطوير نوعية وجودة المناهج التعليمية لتواكب متطلبات التقدم المعرفي والتكنولوجي المعاصر.
- ردم الفجوة الكبيرة بين مناهج التعليم واحتياجات سوق العمل (الاستفادة من تجارب ماليزيا وسنغافورة والصين والهند وكوريا)، وتشجيع التعاون بين المعاهد والجامعات والقطاع الخاص في تدريب المتخرجين (تجربة ناجحة لماليزيا في وضع برامج لتنمية المهارات بتمويل من الاتحاد العام للمنتجين وجامعات العلوم والتكنولوجيا).
- توفير الموازنات المناسبة، وتخصيص بعض الموارد المالية الموقرة، كتلك المحصّل عليها

## تطور الإنتاجية ومساهمتها في النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

من عملية إصلاح منظومة الدعم وتحرير أسعار الطاقة، واستخدامها في تطوير التدريب (الدول المتقدمة تفوق ما بين 2% و5% من مجموع أجور العمالة على التدريب المستمر)، وتشجيع البحث العلمي في المعاهد والجامعات. (خصّصت تشيلي صندوقاً لتشجيع الابتكار بتمويل من ضريبة على الاستغلال المنجمي).

▪ معالجة عدم اتساق المهارات من خلال زيادة التركيز على التدريب المهني والتعليم المزدوج، الذي يجمع بين التلمذة الصناعية والتعليم المهني (طبّق هذا النموذج في ألمانيا، ومكّنها من تحقيق التوافق بين التدريب واحتياجات قطاع الأعمال وتحقيق نجاح كبير في الصناعة التحويلية عالية الجودة).

## ❖ تيسير القوانين والتشريعات الخاصة ببيئة الأعمال والاستثمار الأجنبي

ينجم عن الأنظمة والتشريعات التي تُقيّد الانفتاح وتُعرقل دخول شركات جديدة ضعف في المنافسة وركود في النشاط الاقتصادي والاستثمار ممّا يحدّ من تطوير الإنتاجية. على العكس من ذلك، تعمل البيئة الميسّرة للأعمال على تشجيع استثمار القطاع الخاص في مختلف الأنشطة. كما يساهم رفع الحواجز المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في كفاءة تخصيص الموارد ونقل التكنولوجيا وحفز الشركات المحلية والعمالة على زيادة الإنتاجية.

وتُظهر، في هذا الإطار، عدة دراسات ارتباطاً كبيراً بين الانفتاح وتخفيف القيود التنظيمية على الاستثمار الأجنبي، من جهة، وزيادة الإنتاجية في مختلف القطاعات كالصناعات التحويلية والخدمات، من جهة أخرى. كما تشير بعض الأدلة من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى أن البلدان التي تتوفّر على أقل الأعباء التنظيمية شهدت أعلى معدلات نمو الإنتاجية (Unctad, 2015).

بالنسبة للدول الخليجية، فقد حققت تطورات كبيرة، خاصة قطر والامارات، مكّنتها من تطوير أدائها في العديد من المجالات كحماية الملكية الفكرية، واستقلال القضاء، ومحاربة الفساد، ... ومع ذلك يلاحظ تفاوت واضح في وضع السياسات وتنفيذ الإصلاحات. وتتصدّر الامارات العربية المتحدة الدول الخليجية والعربية في مجال مناخ الأعمال (الرتبة

21 من بين 190 بلد) حسب آخر تقرير للبنك الدولي حول ممارسة أنشطة الأعمال (Doing Business)، في الوقت الذي تُصنّف فيه باقي الدول الخليجية في مراتب متوسطة (World Bank, 2018). وتكمن أبرز نقاط الضعف في أغلب هذه البلدان في القوانين والإجراءات المتعلقة ببدء النشاط التجاري، والحصول على الائتمان، والتجارة عبر الحدود، وتسوية حالات الإعسار، وحماية المستثمرين خاصة صغار المساهمين في الشركات الكبيرة.

وبالتالي، يتطلب تحسين البيئة الاستثمارية قيام الحكومات بوضع وتنفيذ قوانين تعمل على تجاوز هذه العقبات في وجه القطاع الخاص، وتهدف إلى تعديل التشريعات القائمة، وتحسين البيئة القانونية والتنظيمية، وإجراء الإصلاحات المؤسسية اللازمة بهدف تشجيع الاستثمار، خاصة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين الخدمات المقدّمة. ومن أبرز هذه الإجراءات:

- تبسيط الانظمة المعقّدة وتسريع الإجراءات والتركيز بالأساس على تخفيض عدد المستندات، ومدة إصدار التراخيص، بالإضافة إلى تخفيض أو إلغاء المتطلبات الدنيا الخاصة برأس المال المطلوب عند خلق الشركات<sup>(13)</sup>. على سبيل المثال، قامت سلطنة عمان بحذف شرط دفع الحد الأدنى لرأس المال والذي كان يمثل عقبة كبيرة لخلق الشركات بحيث كان يصل إلى 174% من متوسط الدخل القومي للفرد. وقد مكّن هذا الإجراء من تحقيق قفزة كبيرة على صعيد ترتيبها الدولي في مؤشر بدء النشاط التجاري حيث انتقلت من الصف 149 إلى الرتبة 32 معتلية بذلك الصف الأول على المستوى العربي.
- تفعيل سياسة الحد من الاحتكار ورفع القيود على المنافسة الداخلية (بالخصوص في عُمان والكويت) والتي يعوقها الإفراط في تطبيق قوانين الوكيل الحصري، والذي يزيد من الاحتكار ويُضعف المنافسة وبالتالي يُثني عن الاجتهاد في تطوير الانتاجية.
- إنشاء الشباك الواحد (one-stop shop)، أو تسريع وتيرة عمله في حالة وجوده، لتسهيل خلق الشركات مع الحرص في التعاملات ووسائل الاتصال على استعمال التكنولوجيا الحديثة.
- تخفيض الحواجز أمام التجارة (التخليص الجمركي، المستندات المطلوبة، ...) والتي تشير بعض الدراسات إلى أن هذا الإجراء يساهم في تعزيز نمو إنتاجية العمل في البلدان

## تطور الإنتاجية ومساهمتها في النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

النامية، ويساعد في الحصول على المدخلات المستوردة الرخيصة، وتسهيل تنويع الصادرات (Era Dabla-Norris, Giang Ho, Annette Kyobe. 2016).

- رفع القيود على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة ذو الصلة المباشرة بقطاع التصدير أو ذو القيمة المضافة على مستوى المهارات والتكنولوجيا والتنظيم الإداري، بهدف الاستفادة من هذه الامتيازات والرفع من مستوى المنافسة، وفي آخر المطاف تعزيز الإنتاجية.

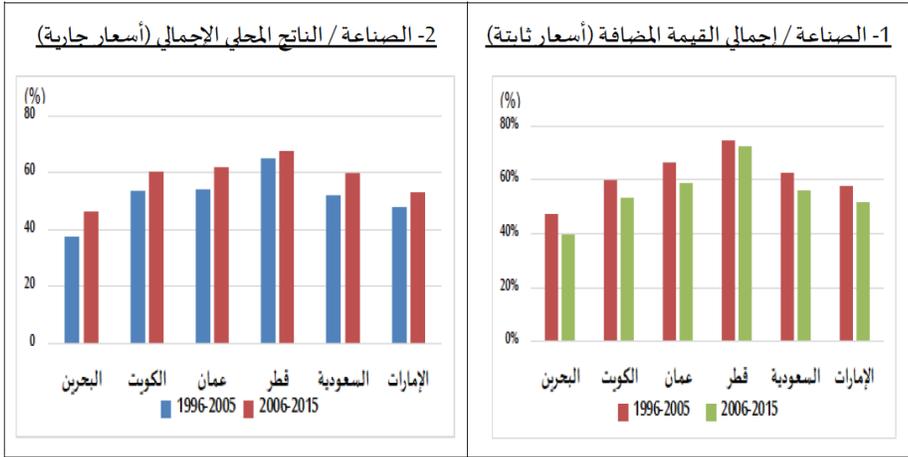
## ❖ تشجيع التنوع الاقتصادي وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة المرتفعة

يُشكّل بلا شك اعتماد اقتصاد على قطاع يحتكر نسبة كبيرة من الإنتاج والتصدير والعائدات المالية تهديداً كبيراً ويزيد من نسبة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية. أما التنوع الاقتصادي فيعمل على تجنب هذه المخاطر، وتشجيع الاستثمار، وخلق فرص جديدة للعمل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات سلمية وخدمية متنوعة أكثر إنتاجية، والذي من شأنه أن يُمكن ويساعد القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية.

أحد المؤشرات لمعرفة مدى تنوع اقتصاد ما هو تحديد نسبة تطور وتوزيع النسيج الإنتاجي بين القطاعات الإنتاجية الرئيسية (الزراعة، الصناعة، الخدمات). ولعل أول ملاحظة يمكن استخلاصها هي ضعف مساهمة القطاع الزراعي في دول مجلس التعاون الخليجي حيث لم تتجاوز في السنوات الأخيرة 2% في المتوسط من إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الثابتة (الملحق رقم 4). في المقابل، شهدت هذه الدول ارتفاعاً ملحوظاً لمساهمة قطاع الخدمات خلال العشرين سنة الأخيرة والتي بلغت 50% في كل من الكويت والسعودية لتتجاوز هذه النسبة 60% في البحرين. أما الصناعة، فإن مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الثابتة (الشكل رقم 1-12) إنخفضت في كل الدول خلال هذه الفترة. ويُفسّر هذا الإنخفاض، من جهة، كنتيجة طبيعية للنمو الكبير لقطاع الخدمات، ومن جهة أخرى لتراجع متوسط سعر النفط خلال الفترة 2006-2015 مقارنة بالفترة 1996-2005. وأما إذا ما تم الأخذ بالإعتبار الأسعار الجارية، فسيلاحظ أن مساهمة قطاع الصناعة، أساساً الصناعة

الإستخراجية، في الناتج المحلي الإجمالي عرفت على العكس إرتفاعا في هذه الدول (الشكل رقم 12-2).

شكل رقم (12): مساهمة الصناعة في الإنتاج

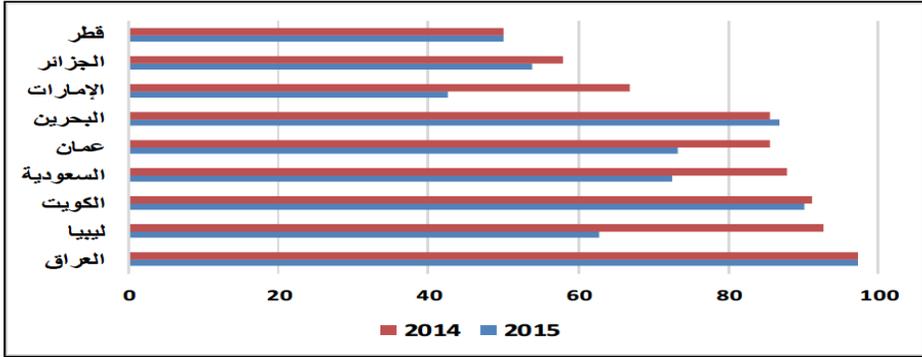


مصدر البيانات: UNCTAD

على مستوى الموارد المالية، تتميز أغلب البلدان دول مجلس التعاون الخليجي بتركز كبير لهذه الإيرادات على العائدات النفطية، والتي تقارب 90% من إيرادات الدولة في عدة دول في الوقت الذي تصل إلى حوالي 27% في النرويج. وحتى بالرغم من التراجع الكبير لأسعار النفط والغاز، كما هو الحال مثلا في عام 2015، تبقى هذه المواد أهم مصدر للموارد المالية في العديد من هذه الدول (الشكل رقم 13).

## تطور الإنتاجية ومساهمتها في النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

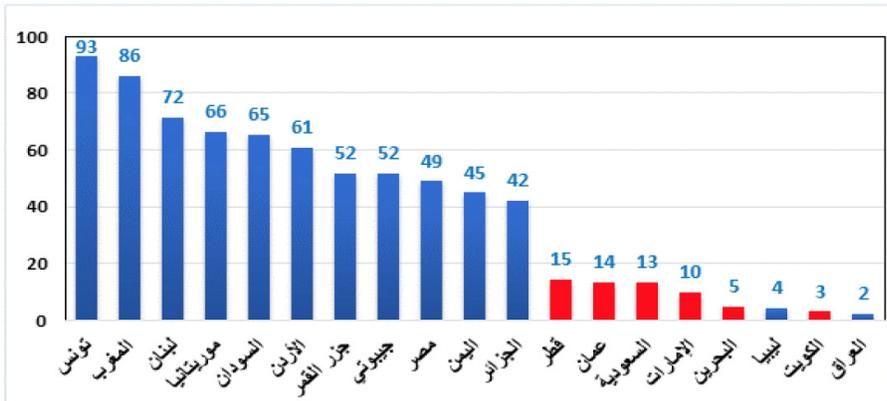
الشكل رقم (13): نسبة إيرادات النفط في الإيرادات العامة في الدول النفطية 2014-2015 (%)



مصدر البيانات: صندوق النقد العربي. 2016

من جهتها، لا تشكل الضرائب سوى نسب قليلة من إجمالي الإيرادات العامة في أغلب الدول النفطية حيث تصل إلى 15% كحد أقصى في قطر (الشكل رقم 14). وهي تمثل ما يقل عن 5% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، أي أقل بكثير من متوسط بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، وكذلك من المتوسط في باقي بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (صندوق النقد الدولي. سبتمبر 2015).

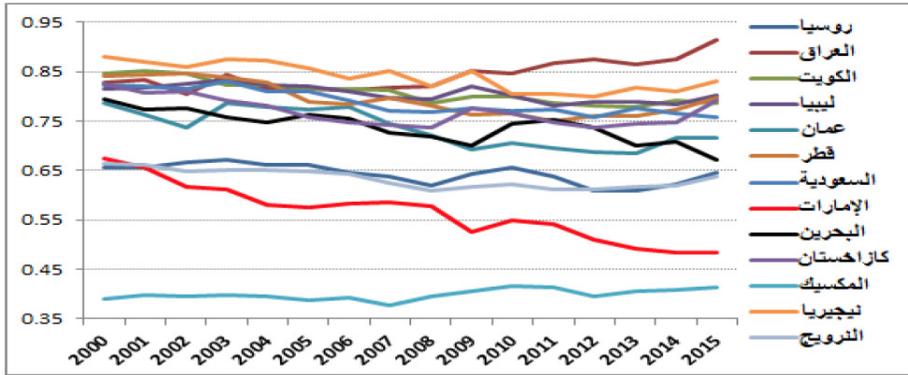
الشكل رقم (14): نسبة الضرائب في الإيرادات العامة - عام 2015 (%)



مصدر البيانات: صندوق النقد العربي. 0162

أما على مستوى الصادرات، يتبين بأن بعض الدول الخليجية عرفت بعض التنوع<sup>(14)</sup>، بالخصوص الإمارات، مقارنة ببعض الدول المصدرة للنفط مثل نيجيريا وكازاخستان واللتان تشهدان تركزا كبيرا لصادراتهما نظرا لكونها لا تزالان تعتمدان بشكل كبير على النفط (الشكل رقم 15). في المقابل، وبالرغم من كونها خامس أكبر منتج للنفط في العالم، تشهد المكسيك تنوعا كبيرا لصادراتها.

شكل رقم (15): تطور مؤشر تنوع الصادرات في بعض الدول العربية والناشئة المصدرة للنفط



مصدر البيانات: UNCTAD

وبالتالي، وبالنظر للانخفاض الكبير التي عرفتة أسعار النفط في السنوات الأخيرة ولختلف التحديات الأخرى التي سبقت الإشارة إليها، بات من الضروري، بل من العاجل، تسريع تنوع الاقتصاد في مختلف القطاعات الانتاجية بالخصوص في الصناعة التحويلية.

وبصفة عامة، وبالإضافة إلى ما سبق ذكره من سياسات إصلاحية تخص تقوية الإطار المؤسساتي وتحفيز القطاع الخاص، وتحسين أسواق العمل وتعديل سياسات التشغيل، وتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وتطوير التعليم والتدريب والبحث العلمي، يتطلب نجاح التنوع الاقتصادي توّفر هذه الدول على اقتصاد كلي سليم. في هذا الإطار، تتميز دول مجلس التعاون الخليجي على العموم ببيئة ماكرو-اقتصادية جيّدة ، بالخصوص على مستوى الأدّخار ونسبة التضخّم. لكنها مع ذلك عرفت صعوبات على مستوى الموازنة العامّة بعد إنخفاض أسعار النفط والذي أدّى كذلك إلى ارتفاع نسبة الدّين العمومي.

## تطور الإنتاجية ومساهمتها في النمو الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

وعادة ما تقوم العديد من الدول، عند مواجهتها صعوبات اقتصادية كبيرة على مستوى الموازنة العامة، بتخفيض الإنفاق الرأسمالي على حساب الإنفاق الجاري، وهو نوع من السياسات المسيرة للدورة الاقتصادية (Pro-Cyclical Policies)، والذي من شأنه أن يؤدي إلى نتائج غير إيجابية على مستوى مواجهة هذا النوع من التقلبات الاقتصادية. وبما أن معظم الدول الخليجية تتوفر على احتياطات وقائية ضخمة وتتمتع بطاقة اقتراض كبيرة، فبإمكانها، من خلال تبني سياسات غير دورية، معاكسة للدورة الاقتصادية (Counter-Cyclical Policies)، استخدام هذه الهوامش الوقائية لتمويل الإنفاق الرأسمالي وتجنب بالتالي إجراء تخفيضات كبيرة في الإنفاق الحكومي<sup>(15)</sup>.

نجاح التنوع، ومن خلاله الانتاجية، رهين إذاً بنهج سياسات مالية تُشجّع الانفاق الرأسمالي (تعليم، بنية تحتية، البحث والتطوير، ...) على حساب الانفاق الجاري (أجور، منح، دعم، ...)، وبإمكان استخدام الموارد المُوفّرة بواسطة تخفيض الدعم وتحرير أسعار الطاقة والمواد الغذائية في الإنفاق الداعم للإنتاجية الذي يوجّه للتعليم والبحوث والتطوير وتحسين الحوافز لتطوير الصناعات.

من جانب آخر، ولتنشيط الاقتصاد، من المهم العمل على توجيه السياسات النقدية بالخصوص نحو تشجيع المصارف لتمكين المقاولات، بالخصوص الصغيرة والمتوسطة، من الحصول على قروض لتمويل المشاريع الاستثمارية بأسعار فائدة مناسبة وبشروط مُيسرة وبأقل الضمانات المطلوبة. وهذا من شأنه تحفيز الاستثمار والمساهمة بالتالي في تطوير الانتاجية وتعزيز التنافسية الاقتصادية في مختلف القطاعات. للإشارة، وحسب استطلاع الرأي التنفيذي لرجال الأعمال الخاص بالمنتدى الاقتصادي العالمي، والتي سبقت الإشارة إليه، يُعتبر الحصول على التمويل أكبر عائق للاستثمار في كل من قطر (21.7% من المُستجوبين) والإمارات (17%)، وثاني أكبر عائق في السعودية (13%)، والثالث في عمان (13.8%). أما في الكويت، فيعتقد 8.1% فقط من المُستجوبين أنه يمثل صعوبة في وجه استثماراتهم.

تجدد الإشارة إلى أنه قد ازداد مؤخراً الوعي بأهمية التنوع الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وأصبح ركناً أساسياً في الخطط والرؤى الاستراتيجية لعدة دول

كرؤية 2030 في كل من السعودية والبحرين وقطر، ورؤية الكويت 2035، ورؤية سلطنة عمان 2040، ورؤية الإمارات 2050. مع ذلك، يبقى نجاح التنوع الاقتصادي رهينا أولا بتحليل دقيق ومفصل ومتواصل في كل دولة خليجية للمحددات وللعوامل التي تحد من تنوع القاعدة الإنتاجية ومن خلق منتجات تنافسية ذات قيمة مضافة كبيرة، خاصة في قطاع الصناعات التحويلية. كما يُحتم من جهة أخرى أن تأخذ سياسات التنوع الاقتصادي طابع "الإستمرارية" وليس "الظرفية" وأن لا تكون فقط بمثابة رد فعل استثنائي وإجراءات مؤقتة بعد كل صدمة اقتصادية، خاصة إذا كانت ذات مصدر خارجي.

## سادساً: الخلاصة

يفيد تحليل نمو الانتاجية في دول مجلس التعاون الخليجي عدم بلوغها المستويات المرجوة، إضافة إلى وجود فجوات كبيرة مقارنة مع بعض الدول النامية التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية. ويعزى ذلك إلى عدّة أسباب منها ما هو متعلّق بالنموذج الاقتصادي المتبع الذي يعتمد على الموارد النفطية ويهيمن عليه القطاع العام، ومنها ما يرتبط باختلالات على مستوى سياسات التشغيل والتعليم والتدريب والبحث العلمي، وأخيراً منها ما يتعلّق بتعقيدات في مجال أنظمة الأعمال والاستثمار، وضعف في التنوع الاقتصادي.

وبالتالي، يتطلّب تطوير الإنتاجية من الدول الخليجية تضافر جهود كل المتدخلين، من قطاع حكومي وقطاع خاص، للمساهمة في توفير الظروف المناسبة والقيام بعدة إصلاحات متجانسة ومتكاملة ومتواصلة. الهدف هو التحوّل من نموذج إقتصادي شريانه الأساسي موارد النفط إلى نمط اقتصاد إنتاجي يكون اقتصاد السوق أحد دعائمه والتنوع الاقتصادي أحد أولوياته، ويُمكن من صد التأثيرات السلبية المحتملة لتقلبات أسعار النفط والاستجابة لارتفاع الطلب المتوقع على مناصب الشغل بفعل النمو الديموغرافي المتزايد.

من أجل ذلك، لا بد من العمل على توفير مناخ جيد للأعمال، وتشجيع المنافسة الداخلية، وانفتاح أكبر على الاستثمار الخارجي، وتمكين الموارد البشرية من الحصول على تعليم وتكوين بمستوى عالٍ. كما يتطلّب أيضاً تعزيز ديناميكية القطاع الخاص والذي يتوجب

## تطور الإنتاجية ومساهمتها في النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

أن يكون متواجداً جنباً إلى جنب مع القطاع العام لخلق اقتصاد أكثر تنوعاً بمشاركة عدد كبير من القطاعات.

والأهم من ذلك هو إرادة سياسية قوية، وإطار مؤسساتي جيد يعمل على تقليص دور الإدارة العامة في الاقتصاد والتشغيل ويدفعها للعب دور رقابي وتوجيهي وحوكمة المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ وتتبع مسار هذه السياسات. نجاح ذلك هو رهين أيضاً بتوعية المجتمع بأهمية التجرد والانسلاخ عن ثقافة العيب والتخلق بروح المواطنة والتي ستؤدي بلا محالة إلى زيادة الإنتاجية والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

## الملاحق

ملحق (1): مصادر النمو غير النفطي في الدول المصدرة للنفط

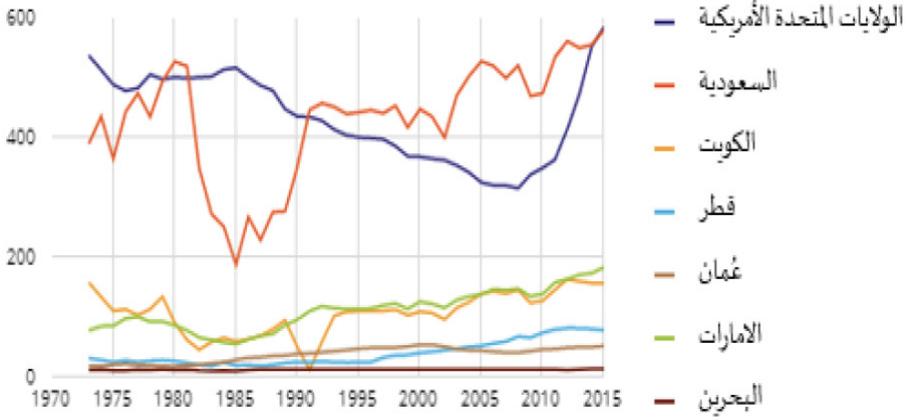
المساهمة في النمو			نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	
الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج	رأس المال	العمل		
دول مجلس التعاون الخليجي				
1.6	2.7	5.4	10.6	<ul style="list-style-type: none"> <li>• فترات النمو المرتفع</li> <li>• فترات النمو الغير مرتفع</li> <li>• الفرق (المرتفع - غير المرتفع)</li> </ul>
-0.4	1.6	1.7	3.1	
2.0	1.1	3.8	7.5	
البحرين				
0.1	3.8	7.2	11.1	<ul style="list-style-type: none"> <li>• فترات النمو المرتفع</li> <li>• فترات النمو الغير مرتفع</li> <li>• الفرق (المرتفع - غير المرتفع)</li> </ul>
0.3	1.5	1.7	3.4	
-0.2	2.3	5.6	7.7	
الكويت				
6.2	2.0	4.5	12.6	<ul style="list-style-type: none"> <li>• فترات النمو المرتفع</li> <li>• فترات النمو الغير مرتفع</li> <li>• الفرق (المرتفع - غير المرتفع)</li> </ul>
-0.3	0.6	2.9	3.2	
6.5	1.3	1.6	9.4	
عمان				
1.0	2.7	4.1	7.9	<ul style="list-style-type: none"> <li>• فترات النمو المرتفع</li> <li>• فترات النمو الغير مرتفع</li> <li>• الفرق (المرتفع - غير المرتفع)</li> </ul>
-4.0	2.3	1.6	-0.1	
5.0	0.5	2.5	8.0	
قطر				
0.5	5.4	7.4	13.3	<ul style="list-style-type: none"> <li>• فترات النمو المرتفع</li> <li>• فترات النمو الغير مرتفع</li> <li>• الفرق (المرتفع - غير المرتفع)</li> </ul>
0.8	1.3	1.0	3.1	
-0.3	4.2	6.4	10.2	
السعودية				
2.6	2.6	2.2	7.4	<ul style="list-style-type: none"> <li>• فترات النمو المرتفع</li> <li>• فترات النمو الغير مرتفع</li> <li>• الفرق (المرتفع - غير المرتفع)</li> </ul>
-0.5	1.7	1.7	2.8	
3.2	0.9	0.6	4.6	
الإمارات				
2.2	1.6	6.4	10.1	<ul style="list-style-type: none"> <li>• فترات النمو المرتفع</li> <li>• فترات النمو الغير مرتفع</li> <li>• الفرق (المرتفع - غير المرتفع)</li> </ul>
-0.9	2.2	1.8	3.1	
3.1	-0.6	4.5	7.1	

المصدر: More Bang for the Buck in the GCC -Structural Reform Priorities

Power Growth in a Low Oil Price Environment - IMF 2016

## تطور الإنتاجية ومساهمتها في النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

ملحق (2) : إنتاج النفط الخام (مليون طن)



مصدر البيانات: وكالة الطاقة الدولية. <http://energyatlas.iea.org>

ملحق (3): تجربة كوريا الجنوبية

تُبين تجربة الإصلاحات الاقتصادية في كوريا الجنوبية بأن البلدان تواجه تحديات عديدة فيما يخص النمو في مراحل مختلفة، وبأن ذلك يتطلب مجموعات مختلفة من التدابير والإجراءات. وفي كثير من الأحيان، تم تحويل هذه التحديات إلى فرص لتنفيذ الإصلاحات والتي أفضت إلى تحسين الإنتاجية وتحقيق المزيد من النمو.

### إصلاحات الجيل الأول

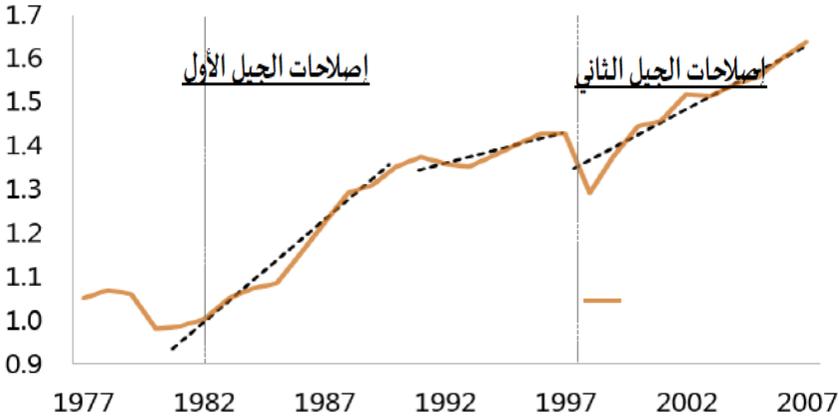
قامت كوريا في النصف الثاني من السبعينات بوضع برنامج كبير لدعم الصناعة في البلاد. لكن فشل هذه السياسة الصناعية وفي ظل زيادة العجز في الحساب الجاري، أقدمت الحكومة في أوائل الثمانينات على وضع مجموعة من الإجراءات (الجيل الأول) من الإصلاحات والتي تمثلت بالخصوص في تيسير القوانين ورفع القيود لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، خاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما تم تحرير حركة رأس المال وتحسين رأس المال البشري بفضل الإصلاحات في التعليم. وقد ارتبطت حلقة الإصلاحات هاته بتسارع وتيرة نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الفترة 1980-1990 (3,6% كمتوسط سنوي)، بالخصوص

إنتاجية العمالة في قطاعي الخدمات والزراعة. كما شهدت هذه الفترة زيادة سريعة النمو وفي نصيب الدخل الحقيقي للفرد والصادرات.

### إصلاحات الجيل الثاني

بعد تراجع مكاسب الإنتاجية الناجمة عن إصلاحات الجيل الأول مع بداية التسعينات، عمدت كوريا إلى نوع جديد من الإصلاحات (”الجيل الثاني“) والتي تمثلت في إعادة هيكلة قطاع الأعمال، والأعمال المصرفية، والقطاع العام وسوق العمل. وتضمنت التدابير، على سبيل المثال، إنشاء هيئات مسؤولة عن التنظيم المالي، وتحسين الشفافية والمساءلة الإدارية في قطاع الشركات، وزيادة المرونة في سوق العمل. وأدت الإصلاحات الاقتصادية إلى جانب سياسات نقدية ومالية معقنة إلى نمو كبير في قطاع التصدير، وفي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تعزز نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وزادت حصة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي من 32% في عام 1997 إلى 53% في عام 2008.

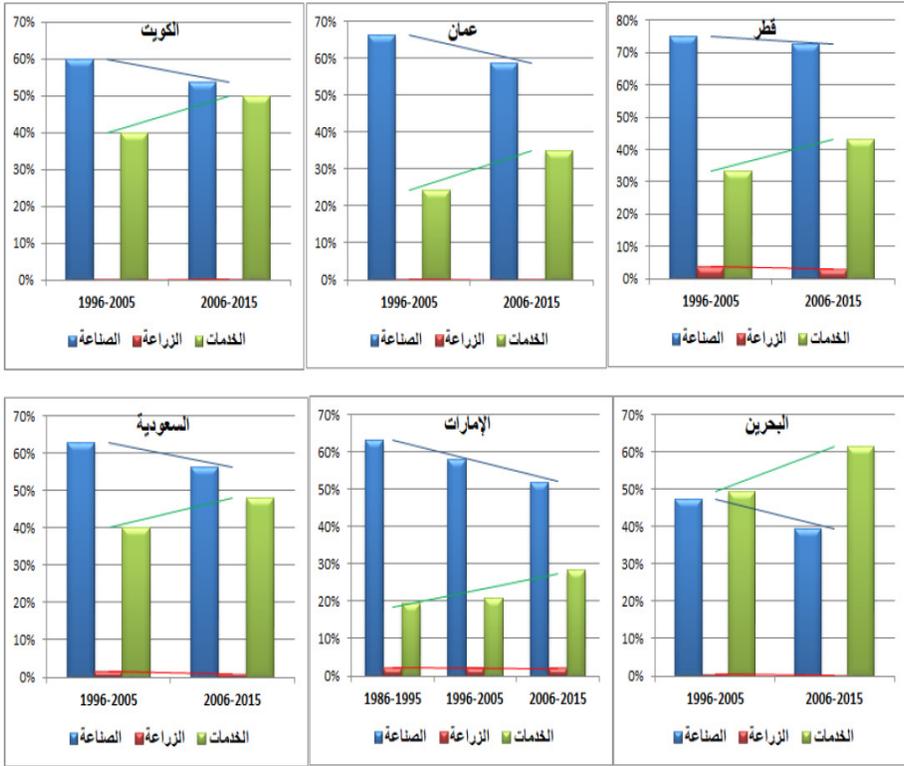
كوريا: الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (السنة المرجعية 1982 = 1)



المصدر: IMF, 2016

تطور الإنتاجية ومساهمتها في النمو الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

ملحق (4) : مساهمة القطاعات الإنتاجية في إجمالي القيمة المضافة  
(بالأسعار الثابتة)\*



مصدر البيانات: UNCTAD. (\*) عام 2005.

## الهوامش

- (1) عاودت أسعار النفط إلى الإرتفاع منذ عام 2017 لكنها لا تزال بعيدة عن المستويات القياسية التي عرفتها في الفترة 2012-2014.
- (2) مصدر التعريف: <https://www.ons.gov.uk>. Productivity Theory and Drivers. The Office for National statistics (ONS) Productivity Handbook.
- (3) حاول الإقتصاديان كوب ودوغلاس من خلال هذه الدالة تحديد مساهمة كل من العمالة ورأس المال في الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1899-1922.
- (4) المملكة العربية السعودية: قضايا مختارة. صندوق النقد الدولي. سبتمبر 2012.
- (5) إحصاءات العمل بدول مجلس التعاون للفترة 2010-2015: مركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج: <https://gccstat.org/ar/statistic/statistics>
- (6) تقرير مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية والمعهد العربي للتخطيط بعنوان «المخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون وسياسات المواجهة». المعهد العربي للتخطيط والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في دول الخليج. مارس 2017. ص. 182-183.
- (7) مركز الخليج لسياسات التنمية. الثابت والمتحول 2017: الخليج والإصلاح الاقتصادي في زمن الأزمة النفطية.
- (8) من بين هذه الدراسات دراسة صندوق النقد الدولي بعنوان:  
`More Bang for the Buck in the GCC- Structural Reform Priorities to power growth in a low price environment- IMF. October 2016`. Economic Diversification in the Arab Gulf States: Issues & Challenges ، ودراسة للإقتصادية Tabassum Parveen: `Economic Diversification in the Arab Gulf States: Issues & Challenges`
- (9) تركز العمالة الوافدة بشكل كبير في القطاع الخاص بالخصوص في الخدمات الغير قابلة للإتجار، حيث تصل نسبتها إلى 98% في الإمارات، وفي الكويت وقطر وعمان تمثل العمالة الوافدة ما يقرب من 90% من القوى العاملة في هذا القطاع، وبنسب أقل في السعودية والبحرين، حيث تبلغ نسبتهم على التوالي 82% و 72% المصدر: تقرير مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية والمعهد العربي للتخطيط بعنوان "المخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون وسياسات المواجهة". المعهد العربي للتخطيط والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في دول الخليج. مارس 2017.
- (10) عدا الإمارات العربية المتحدة.
- (11) يعتبر العامل العربي من أقل العاملين في العالم إنتاجية. أبرز الأسباب: وصول متأخر إلى مكان العمل، والخروج المبكر منه، وقضاء الوقت في المحادثات الهاتفية والرددشة غير الضرورية، وتصفح شبكة الانترنت والمواقع الاجتماعية لأسباب لا علاقة لها بالعمل، والتدخين المتكرر، والخروج لتناول الطعام أو القهوة.

## تطور الإنتاجية ومساهمتها في النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

المصدر: <http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/517f8e17-5ed9-4474-9333-4a85e7e4a12f#sthash.OQXjHFsZ.dpuf>

(12) تعمل حاليا المملكة العربية السعودية على توسيع دور القطاع الخاص من خلال برامج خصخصة تخص 16 قطاعاً، بما في ذلك إمكانية بيع حصص من شركة أرامكو. المصدر: تقرير آفاق اقتصادية: ش أ ش إ . أكتوبر 2017.

(13) أطلقت السعودية مؤخراً "برنامج إزالة العقبات أمام نمو القطاع الخاص" لتحسين بيئة الأعمال. وتم تنفيذ عدة إصلاحات في مجال تطوير أسواق رأس المال، وتسريع إجراءات التخليص الجمركي، وتحديث قانون المنافسة... على مستوى آخر، تم تسجيل بعض التقدم لإنشاء النافذة الواحدة لتسجيل الشركات وترخيصها (الكويت، عُمان، قطر)، وتسريع الإجراءات الجمركية (البحرين، عمان)، وحماية صغار المستثمرين (السعودية، الإمارات)، وتعزيز الحصول على التمويل (البحرين، عُمان، الإمارات). المصدر: تقرير آفاق اقتصادية: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. صندوق النقد الدولي. أكتوبر 2017.

(14) تم استعمال مؤشر هيرفندال-هيرشمان (Herfindahl-Hirshman Index) والذي يعتبر من أبرز المؤشرات المعروفة والأكثر استعمالاً في أدبيات تركّز (أو تنوع) الصادرات إلى جانب كل من مؤشرات جيني، ثيل،... (Gini, Theil, ...). وهو يعكس درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد قليل من المنتجات أو على فئة محدودة من الشركاء التجاريين. كما يبيّن مدى اختلاف وتنوّع (أو تشابه) بنية صادرات بلد معين عن هيكل صادرات العالم. ويتراوح المؤشر بين 0 و 1، بحيث كلما اقترب من 1 كلما قلت درجة تنوّع الصادرات وتصبح أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية لكونها تقتصر على عدد قليل من المنتجات و / أو على عدد محدود من أسواق التصدير.

(15) عادة ما تُخفّض العديد من الدول الإنفاق الرأسمالي على حساب الإنفاق الجاري عند مواجهتها صعوبات اقتصادية كبيرة على مستوى الموازنة العامة (سياسات مسايرة للدورة الاقتصادية - Pro-Cyclical Policies). مسايرة السياسة المالية للدورة الاقتصادية في الدول الخليجية، على الخصوص، والدول العربية، على العموم بالإضافة إلى عدم انضباط الإنفاق في أوقات الرواج وزيادة العوائد المالية للدولة، قد يحول دون تعزيز دور هذه السياسة في مواجهة هذا النوع من التقلبات الاقتصادية. فمن حيث الأفضلية، تقليص الإنفاق الجاري والدعم أفضل من تخفيض الإنفاق الرأسمالي نظراً للتأثير القليل للتخفيض في الحالة الأولى على النمو الاقتصادي. أما تخفيض الإنفاق الرأسمالي فمن شأنه التأثير سلباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالخصوص إذا شمل ذلك البنية التحتية والتعليم والصحة. وبما أن معظم الدول الخليجية تتوفر على احتياطات وقائية ضخمة وتمتع بطاقة افتراض كبيرة، فبإمكانها، من خلال تبني سياسات غير دورية، معاكسة للدورة الاقتصادية (Counter-Cyclical Policies)، استخدام هذه الهوامش الوقائية لتمويل الإنفاق الرأسمالي وتجنب بالتالي، على المدى القصير، إجراء تخفيضات كبيرة في الإنفاق الحكومي. ومن المهم أيضاً في هذا الإطار تحديد الأولويات ورفع مستويات كفاءة الإنفاق الرأسمالي بتوجيهه نحو المجالات والقطاعات المشجعة للقطاع الخاص، والداعمة للتشغيل، والتي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية ورفع مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

## المراجع العربية

- د. بابكر مصطفى. 2006. الإنتاجية وقياسها. المعهد العربي للتخطيط. الكويت.
- صندوق النقد الدولي. أكتوبر 2017. تقرير آفاق اقتصادية: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.
- صندوق النقد الدولي. ديسمبر 2017: كيفية تحقيق ضبط مالي قائم على الإنفاق وأكثر مراعاة للنمو في دول مجلس التعاون الخليجي .
- صندوق النقد الدولي. أكتوبر 2015، آفاق الاقتصاد الإقليمي. منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- مركز الخليج لسياسات التنمية. الثابت والمتحول 2017: الخليج والإصلاح الاقتصادي في زمن الأزمة النفطية.
- العدالة الضريبية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا . سبتمبر 2015. صندوق النقد الدولي.
- المملكة العربية السعودية: قضايا مختارة. التقرير القطري رقم 271/12. سبتمبر 2012. صندوق النقد الدولي.
- تقرير مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية والمعهد العربي للتخطيط بعنوان «المخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون وسياسات المواجهة». مارس 2017. المعهد العربي للتخطيط والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في دول الخليج .

## المراجع الأجنبية

Academic Ranking of World Universities 2017. The Center for World-Class Universities at Shanghai Jiao Tong University. [www.shanghairanking.com](http://www.shanghairanking.com)

Dale W. Jorgenson. 1990. (The National Bureau of Economic Research): Productivity and Economic Growth. NBER. <http://www.nber.org/chapters/c5973.pdf>.

David T. Owyong. 2003: Productivity Growth: Theory and Measurement. Asian Productivity Organization. Productivity Journal.

Era Dabla-Norris. Giang Ho. Annette Kyobe. 2016. Structural Reforms and Productivity Growth in Emerging Market and Developing. IMF WP/16/15.

The Conference Board. 2015. Productivity Brief 2015: Global Productivity Growth Stuck in the Slow Lane with No Signs of Recovery in Sight.

The Conference Board. 2017. Total Economy Database.

McKinsey and Company. 2015. Saudi Arabia beyond oil: The investment and productivity transformation.

IMF. 2014. Labor Market Reforms to Boost Employment and Productivity in the GCC. Annual Meeting of Ministers of Finance and Central Bank Governors. October.

IMF. October 2016. More Bang for the Buck in the GCC -Structural Reform Priorities Power Growth in a Low Oil Price Environment.

The Economist Intelligence Unit. July 2017: "No end in sight: The GCC-Qatar crisis".

OECD. 2001: Measuring Productivity – Measurement of aggregate and industry-level productivity growth.

QS worldwide university ranking 2016/2017.<http://www.topuniversities.com>

Unctad.2015.World Investment Report.Reforming International Investment Governance.

World Economic Forum (WEF). 2017- The Global Competitiveness Report 2017-2018.

World Economic Forum. 2017. Executive Opinion Survey.

World Economic Forum. 2017. The Global Human Capital Report 2017.

World Energy Outlook. 2017 .International Energy Agency.  
<https://www.iea.org/weo>.

World Bank. 2018. Doing business 2018: Reforming to Create Jobs.

## أهم مصادر الإحصائيات

- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج.

UNCTAD-

- صندوق النقد العربي. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016. الإحصائيات.

- قطاع الاقتصاد والشؤون الإجتماعية. قطاع السكان. الأمم المتحدة.

- وكالة الطاقة الدولية. <http://energyatlas.iea.org>

## تطور الإنتاجية ومساهمتها في النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

### صدر عن هذه السلسلة :

- 1 - مواءمة السياسات المالية والنقدية بدولة الكويت لظروف ما بعد التحرير  
د. يوسف الابراهيم ، د. أحمد الكواز
- 2 - الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها  
د. ابراهيم العيسوي (محرر)
- 3 - إعادة التعمير والتنمية في الكويت  
د. عمرو محي الدين
- 4 - بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية  
د. جميل طاهر ، د. رياض دھال ، د. عماد الامام
- 5 - إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي  
د. محمد عدنان وديع
- 6 - حول مستقبل التخطيط في الأقطار العربية  
د. ابراهيم العيسوي
- 7 - مشاكل التعليم وأثرها على سوق العمل  
د. محمد عدنان وديع
- 8 - أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الاقتصادية في الدول العربية  
د. علي عبد القادر علي
- 9 - تحديات النمو في الاقتصاد العربي الحديث  
د. عماد الإمام
- 10 - هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول العربية؟  
د. علي عبد القادر علي
- 11 - الصيرفة الإسلامية : الفرص والتحديات  
د. محمد أنس الزرقا
- 12 - دور التجارة العربية البيئية في تخفيف وطأة النظام الجديد للتجارة  
اعداد : د. محمد عدنان وديع ، تحرير : أ. حسان خضر
- 13 - العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية  
اعداد : د. علي عبد القادر علي

- 14 - السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية  
إعداد: أ. عامر التميمي، تحرير: د. مصطفى بابكر
- 15 - الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات  
إعداد: أ.د. ماجد خشبة، تحرير: د. عدنان وديع
- 16 - تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية  
إعداد: د. عماد موسى، تحرير: د. أحمد طلفاح
- 17 - الأضرار البيئية والمحاسبة القومية المعدلة بيئياً: إشارة لحالة العراق  
إعداد: د. أحمد الكواز
- 18 - نظم الإنتاج والإنتاجية في الصناعة  
إعداد: م. جاسم عبد العزيز العمّار، تحرير: د. مصطفى بابكر
- 19 - اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية  
إعداد: د. علي عبد القادر علي، تحرير: د. رياض بن جليلي
- 20 - هل أضعفت البلدان العربية فرص التنمية؟  
إعداد: د. أحمد الكواز
- 21 - مآزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية  
إعداد: د. أحمد الكواز
- 22 - التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية  
إعداد: د. علي عبد القادر
- 23 - العولمة والبطالة: تحديات التنمية البشرية  
إعداد: د. محمد عدنان وديع
- 24 - اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات  
إعداد: د. محمد نعمان نوفل
- 25 - المرأة والتنمية في الدول العربية: حالة المرأة الكويتية  
إعداد: د. رياض بن جليلي
- 26 - البطالة ومستقبل أسواق العمل في الكويت  
إعداد: د. بلقاسم العباس
- 27 - الديمقراطية والتنمية في الدول العربية  
إعداد: د. علي عبد القادر علي

## تطور الإنتاجية ومساهمتها في النمو الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

- 28 - بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص  
إعداد: د. أحمد الكواز
- 29 - تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية  
في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية  
إعداد: أ. منى بسيسو
- 30 - الإصلاح الضريبي في دولة الكويت  
إعداد: د. عباس المجرن
- 31 - استهداف التضخم النقدي: ماذا يعني لدول مجلس التعاون؟  
إعداد: د. وشاح رزاق
- 32 - الأزمة المالية الدولية وإنعكاساتها على دول الخليج  
إعداد: د. وشاح رزاق  
د. إبراهيم أونور  
د. وليد عبد مولاة
- 33 - استخدام العوائد النفطية  
إعداد: د. محمد إبراهيم السقا
- 34 - السوق الخليجية المشتركة  
إعداد: د. أحمد الكواز
- 35 - الاقتصاد السياسي لعدم المساواة في الدول العربية  
إعداد: د. علي عبدالقادر علي
- 36 - الضرائب، هبة الموارد الطبيعية وعرض العمل في الدول العربية ودول مجلس التعاون  
إعداد: د. بلقاسم العباس  
د. وشاح رزاق
- 37 - اندماج إقتصادي إقليمي أم دولي: الحالة العربية  
إعداد: د. أحمد الكواز
- 38 - التجارة البينية الخليجية  
إعداد: د. وليد عبد مولاة
- 39 - تطوير الأسواق المالية التقييم والتقلب اعتبارات خاصة بالأسواق الناشئة  
إعداد: أ. ألان بيفاني
- 40 - تقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي  
إعداد: د. أحمد الكواز
- 41 - قياس كفاءة بنوك دول مجلس التعاون الخليجي  
إعداد: د. إبراهيم أونور

- 42 - مُحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلى إلى الدول العربية  
إعداد: د. وليد عبد مولاة
- 43 - رأس المال البشري والنمو في الدول العربية  
إعداد: د. بلقاسم العباس  
د. وشاح رزاق
- 44 - لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً؟  
إعداد: د. أحمد الكواز
- 45 - حول حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية  
إعداد: د. حسين الطلافحه
- 46 - سجل التطورات المؤسسية في الدول العربية  
إعداد: د. حسين الطلافحه
- 47 - المسؤولية الاجتماعية ومساهمة القطاع الخاص في التنمية  
إعداد: د. وليد عبد مولاة
- 48 - البيئة الاستثمارية ومعوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة: حالة دولة الكويت  
إعداد: د. ايهاب مقابله
- 49 - التدريب أثناء الخدمة لشاغلي الوظيفة العامة: دراسة حالة لواقع التجربة الكويتية  
إعداد: د. فهد الفضالة
- 50 - التكامل الاقتصادي: آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي  
إعداد: د. نواف أبو شمالة
- 51 - وكالات التصنيف الائتماني؛ عرض وتقييم  
إعداد: د. أحمد الكواز
- 52 - دراسة تحليلية لأبعاد التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة  
ودور مؤسسات الدعم الفني  
إعداد: د. ايهاب مقابله
- 53 - واقع المخاطر الاجتماعية في الجمهورية اليمنية  
إعداد: د. محمد باطويح . د. فيصل المناور
- 54 - تجارب تنموية رائدة - ماليزيا نموذجاً  
إعداد: د. فيصل المناور . د. عبد الحليم شاهين

55 – Small and Medium Enterprises in Lebanon: Obstacles and Future Perspectives

Issue: Omar Malaeb

56 – مؤشرات تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها  
إعداد: د. إيهاب مقابله

57 – بناء القدرات المؤسسية للوحدات المحلية

إعداد: د. فيصل المناور

أ. منى العلبان

58 – الدور التنموي للسياسات الصناعية الحديثة في ضوء الممارسات الدولية الرائدة: متطلب التحول الهيكلي

لاقتصادات الدول العربية

إعداد: د. نواف أبو شمالة

59 – التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقارنة في الاقتصاد السياسي

إعداد: د. فيصل المناور

أ. منى العلبان

## المعهد العربي للتخطيط بالكويت

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

☎ : 24844061 24843130 (965) : 24842935 (965)

✉ : [api@api.org.kw](mailto:api@api.org.kw) - [www.arab-api.org](http://www.arab-api.org)



/APIKW



/Arab\_API



[www.arab-api.org](http://www.arab-api.org)



Arab Planning Institute



Arab Planning Institute



/arab\_api